مفاوضات الدول العربية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

سبل الترابط والتوصيات

تأليف:
مصطفى هاشم
لينا ياسين
أحمد سبع الليل

مراجعة التقرير:
صابر عصمان

أيار، 2022

عن مشروع الطاقة والمناخ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يدعو مشروع الطاقة والمناخ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إحداث التغيير في أنماط استخدام الطاقة ليتم الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والاستهلاك الأكثر كفاءة للطاقة. كما يعمل المشروع على البحث المتواصل عن حلول لتحقيق العدالة الاجتماعية في تحول قطاع الطاقة لنضمن الحماية لكوكب الأرض والناس على حد سواء.

ونظرًا لأنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي واحدة من أكثر المناطق تأثرًا بتغير المناخ، فإننا نساهم في التغيير من خلال تقديم المشورات السياسية، والبحث، والتوعية في مجال سياسات التغير المناخي، وتحول قطاع الطاقة، والاستدامة الحضرية. كل ذلك بالشراكة مع المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين في المنطقة وفي أوروبا.

المسؤول:

سارة هب

مديرة المشروع الإقليمي للطاقة والمناخ في

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

للتواصل:

amman@fes.de

مؤسسة فريدريش إيبرت

مكتب عمان

صندوق بريد: 941876 عمان

11194 - الأردن

مفاوضات الدول العربية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

قام مشروع الطاقة والمناخ الإقليمي في مؤسسة فريدريش إيبرت لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإشراف على إجراء هذه الدراسة وتحريرها ومراجعتها ونشرها بالتعاون مع منظمة كلايمت تراكر.

تم مراجعة الدراسة من قبل: صابر عثمان.

أيار، 2022

مفاوضات الدول العربية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

سبل الترابط والتوصيات

قائمة
المحتويات

الفصل الأول: أساسيات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 6
1.1 تاريخ المفاوضات المناخية 6
1.2 ما هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؟ 6
1.3 كيف تعمل ال UNFCCC؟ 8
1.4 مجموعات التفاوض 8
1.5 تاريخ مؤتمر الأطراف – كوب 9
1.6 اتفاق باريس 10
1.7 مؤتمر الأطراف السادس والعشرون 15

الفصل الثاني: مجموعة الدول العربية في مؤتمر الأطراف 20
2.1 مقدمة عامة 20
2.2 موقف الدول العربية من اتفاق باريس 21

الفصل الثالث: التحليل السياسي والبيئي والاجتماعي والتكنولوجي والاقتصادي والقانوني (PESTEL) للتخفيف والتكيف في الدول العربية وكيف ينعكس على المفاوضات المناخية وانتقال الطاقة 28
3.1 مقدمة 28
3.2 الفرص والتهديدات 29
3.3 مقياس تأثير أبعاد التحليل على أنظمة الطاقة في الدول العربية والمفاوضات المناخية 36

الفصل الرابع: التوصيات 39

الملحق الأول: قائمة ملخصة بكافة مؤتمرات أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ من 1995 - 2021 41
الملحق الثاني: موقف الدول العربية من تسليم تقارير المساهمات المحددة 48
الملحق الثالث: لائحة بأسماء الخبراء الذين تمت مقابلتهم 49
الاختصارات 50

الفصل الأول

أساسيات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

1.1 تاريخ المفاوضات المناخية

تم تحديد تغير المناخ على أنه مشكلة عالمية منذ أكثر من 40 عامًا. الجدول الزمني أدناه يسلط الضوء على بعض أهم الأحداث في تاريخ حوكمة المناخ:

1979

المؤتمر العالمي الأول للمناخ

1988

إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية (IPCC) بتغير المناخ

1992

قمة الأرض في ريو، البرازيل (تم إنشاء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)

1.2 ما هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؟

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) هي معاهدة بيئية دولية، تأسست في عام 1992. هدفها (المادة 2) هو "تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي".

تقسّم الاتفاقية البلدان إلى مجموعتين. دول الملحق/المرفق الأول (Annex I) يضم البلدان المتقدمة وعددها 52 وهي أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي بين الدول OECD، أما البلدان النامية فهي الدول غير المدرجة بالملحق/المُرفق الأول (Non-Annex). يقع مقر أمانة الاتفاقية في بون، المانيا.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لها هيئات حاكمة وتلك الهيئات تحل محل صانع القرار الأعلى لمختلف المعاهدات. COP هي هيئة صنع القرار للاتفاقية. وCMP هي هيئة صنع القرار لبروتوكول كيوتو. وCMA هي هيئة صنع القرار لاتفاقية باريس.

كما تساعد الهيئات الفرعية الأجهزة الرئاسية في مختلف القضايا:

- الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (SBSTA): تنفذ العمل المنهجي تحت كل من COP و CMA و CMP، وتعزز التعاون في مجال البحث والمراقبة المنهجية للنظام المناخي.
- الهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI): تدعم جميع قضايا التنفيذ تحت كل من COP وCMA و CMP باستخدام ما يعرف بأدوات أو آليات التنفيذ مثل الشفافية، والتخفيف، والتكيف، والتمويل. وتهدف الهيئة إلى تعزيز طموح الأطراف في جميع جوانب جدول أعمالها.

COP: مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ

CMP: مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

CMA: مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس

SBSTA: الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

SBI: الهيئة الفرعية للتنفيذ

يتم استضافة كل من COP وCMP و CMA سنويًا. COP هو الاسم الشائع المستخدم للترويج لهذه المؤتمرات، ولكن الاسم الفعلي للاجتماعات يشمل جميع الاجتماعات الثلاثة (مثال: COP26 / CMP16 / CMA3) تجتمع الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مرتين سنويًا.

هناك أنواع مختلفة من الممثلين الذين يمكنهم حضور تلك الاجتماعات:

- **المندوبون** من الدول التي هي جزء من الاتفاقية ويطلق عليهم "الأطراف" ويرتدون شارة وردية.
- **المراقبون:** أي ممثل من منظمة غير حكومية أو شركة أو حتى مدينة، يتم تنظيمهم في مجموعات مختلفة تسمى "الدوائر الانتخابية". على سبيل المثال، للشباب أو المزارعين أو النساء أو الصناعة ويرتدون شارة صفراء. يلعب المراقبون دورًا رئيسيًا في المؤتمر لأنهم ينظمون فعاليات جانبية تسلط الضوء على القضايا المهمة. هذا هو المكان الذي يمكن للمجتمع المدني فيه توضيح مطالبه وإظهار نشاطاته.
- **الصحافة:** الصحفيون من جميع أنحاء العالم يأتون لتغطية مؤتمر المناخ ويرتدون شارة برتقالية.

1.3 كيف تعمل ال UNFCCC؟

هناك عدة أنواع من الاجتماعات التي تعقد في مؤتمر الاطراف COPs وكل فئة لديها تصريح لحضور بعض أو كل هذه الاجتماعات. تتخذ أمانة الاتفاقية قراراتها بناءً على إجماع جميع الأطراف.

أنواع الاجتماعات:

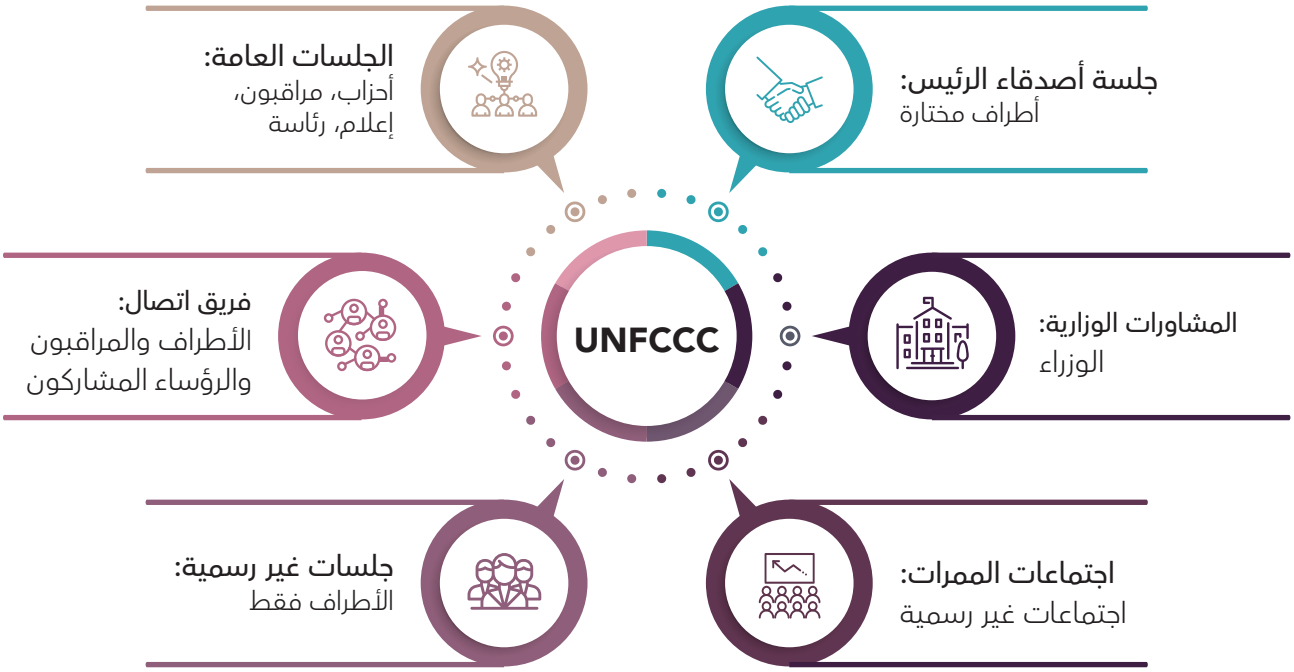

1.4 مجموعات التفاوض:

بينما يُسمح لكل طرف بالتفاوض بشكل فردي، تعمل الأطراف بشكل عام من خلال مجموعات لوضع أهداف تفاوضية مشتركة وتعزيز مواقفها.

دول الملحق الأول (المتقدمة)

الاتحاد الأوربي
مجموعة المظلة
الولايات المتحدة الأمريكية

الدول غير المدرجة بالملحق الأول (النامية)

المجموعة العربية
المجموعة الأفريقية
مجموعة ال +77 الصين
مجموعة ألبا ALBA
مجموعة BASIC

البلدان النامية متقاربة التفكير
AILAC
البلدان الأقل نموا
تحالف الدول الجزرية الصغيرة

EIG: مجموعة النزاهة البيئية

مجموعة المظلة: تشكلت بعد اعتماد بروتوكول كيوتو. هذه المجموعة هي من قامت بصياغة دعوة لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 20 ٪ من مستويات عام 1990 بحلول عام 2005

EIG: مجموعة النزاهة البيئية.

الولايات المتحدة الأمريكية

مجموعة الـ 77 + الصين: أكبر مجموعة تتكون من 134 دولة

مجموعة ألبا ALBA: التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا الجنوبية

مجموعة BASIC: البرازيل، جنوب إفريقيا، الصين، الهند

البلدان النامية متقاربة التفكير: مجموعة البلدان النامية المتشابهة في التفكير

AILAC: التحالف المستقل لأمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي

البلدان الأقل نموا: 46 طرفا معرّفة بأنها أقل البلدان نموا

تحالف الدول الجزرية الصغيرة: تحالف الدول الجزرية الصغيرة

يمكنك قراءة المزيد عن كل مجموعة هنا:
https://unfccc.int/process-and-meetings/parties-non-party-stakeholders/parties/party-groupings

1.5 تاريخ مؤتمر الأطراف – كوب

في هذا الجزء سيتم استعراض أهم المراحل في تاريخ مؤتمر الأطراف مع بعض التفاصيل المتعلقة بهذه المراحل، للحصول على ملخص جميع مؤتمرات الأطراف الرجاء الرجوع الى الملحق الأول.

بروتوكول كيوتو

بحلول عام 1995، بدأت البلدان مفاوضات من أجل تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ، وبعد ذلك بعامين 1997 وخلال مؤتمر أطراف اتفاقية تغير المناخ بمدينة كيوتو بدولة اليابان، أعتمد بروتوكول كيوتو. وقانونيًا، يلزم بروتوكول كيوتو الأطراف من البلدان المتقدمة بأهداف خفض الانبعاثات. (يحدد بروتوكول كيوتو أهدافًا ملزمة قانونًا لخفض الانبعاثات للدول المتقدمة فقط، بينما تتطلب اتفاقية باريس أن تقوم جميع الدول بدورها في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري).

الهدف منه حث الدول المتقدمة على خفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري من القطاعات المختلفة، لتحقيق هدف الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ (تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري بالغلاف الجوي)، يلزم البروتوكول كل دولة متقدمة بخفض انبعاثاتها بنسبة ٪5.2 دون مستويات عام 1990 بحلول عام 2012. (ولكن في الواقع ارتفعت الانبعاثات العالمية بنسبة ٪40 تقريبًا من عام 1990 إلى عام 2009).

بدأت فترة الالتزام الأولى للبروتوكول في عام 2008 وانتهت في عام 2012. وبدأت فترة الالتزام الثانية في 2013 وانتهت في عام 2020. وحاليًا هناك 192 طرفا في بروتوكول كيوتو.

دخل البروتوكول حيز التنفيذ عام 2005 بعد اكتمال النصاب القانوني المنصوص عليه في البروتوكول بتصديق 55 دولة تمثل اجمالي انبعاثاتها 55% من اجمالي انبعاثات العالم.

وضع البروتوكول عدد من الآليات لمساعدة الدول المتقدمة في تحقيق التزاماتها بخفض انبعاثاتها، وتلك الاليات هي الية التنمية النظيفة (خفض الانبعاثات في الدول النامية)، الية التنفيذ المشترك (خفض الانبعاثات في دولة متقدمة أخرى)، تجارة الانبعاثات (تبادل شهادات خفض الكربون المعتمدة بين الأطراف المختلفة).

تعديل الدوحة

اعتمدت البلدان تعديل الدوحة لفترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو. وقد صادقت 112 دولة على التعديل وقد دخل حيز التنفيذ بعد وصوله الى النصاب القانوني بتصديق عدد 144 دولة عام 2020.

لم ينجح البروتوكول في تنفيذ أهدافه لانسحاب الولايات المتحدة، وتخاذل العديد من الدول المتقدمة عن تنفيذ التزاماتها أو دخول فترة التزام ثانية 2012-2020، انسحبت كندا في عام 2011 واعلنت اليابان أنها لن تفي بالتزاماتها بعد حادث فوكوشيما.

حاول كل طرف من الدول المتقدمة والنامية تحميل الجانب الآخر مسئولية فشل البروتوكول في تحقيق أهدافه، فمن وجهة نظر الدول النامية فشل البروتوكول يرجع الى رفض الولايات المتحدة التصديق عليه والالتزام بتعهداته، وهو ما أدى الى تقاعس باقي الدول المتقدمة عن تنفيذ التزاماتها، وعدم وجود الية واضحة تضمن امتثال الدول المتقدمة لتنفيذ التزاماتها، بينما ترى الدول المتقدمة أن مجموعة دول بريكس وعلى رأسها الصين والهند خاصة استغلت مشروعات آلية التنمية النظيفة لتحقيق أرباح مادية من عوائد بيع شهادات خفض الانبعاثات من مشروعات لا تحتاج لتمويل إضافي وقادرة على جذب المستثمرين وتحقيق أرباح دون الحاجه الى عوائد شهادات الكربون، وهو ما يعرف بشرط المضافية Additionality.

1.6 اتفاق باريس

- توصلت الدول أطراف اتفاقية تغير المناخ خلال اجتماعها ال 21 في باريس عام 2015 الى اتفاق وصف "بالتاريخي" لمكافحة تغير المناخ، وتسريع وتكثيف الإجراءات والاستثمارات اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام منخفض الكربون. ويستند اتفاق باريس على الاتفاقية، ولأول مرة تجلب جميع الدول إلى قضية مشتركة للقيام ببذل جهود طموحة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره، مع تعزيز الدعم لمساعدة البلدان النامية على القيام بذلك.
- الهدف الرئيسي لاتفاق باريس هو تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ عن طريق الحفاظ على ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية هذا القرن إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أبعد من ذلك إلى 1.5 درجة مئوية.
- وبمناسبة يوم الأرض الذي يحتفل به في 22 نيسان 2016، وقع 175 زعيما من قادة العالم اتفاقية باريس في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. حيث كان هذا أكبر عدد من البلدان توقع على اتفاق دولي في يوم واحد من أي وقت مضى حتى الآن.
- في 4 تشرين الأول 2016 تم الوصول إلى بداية الاعتماد مع أكثر من 55 دولة تمثل ٪55 على الأقل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم التي صادقت على الاتفاق.

- طبقاً للاتفاق وافقت شعوب الأرض على عدم تجاوز ارتفاع معدل الحرارة درجتين مئويتين خلال هذا القرن، ومحاولة إبقاء هذا الارتفاع دون 1.5 درجة مئوية مقارنة بمعدل الحرارة قبل بداية النهضة الصناعية. وذلك عن طريق تعهد كل بلد بتخفيض انبعاثاتها، وتمويل «صندوق المناخ» بواسطة الدول المتقدمة بما قيمته 100 بليون دولار سنوياً للبلدان النامية لمساعدتها في تدابير تخفيف (خفض) انبعاثاتها والتكيّف مع تأثيرات تغيّر المناخ.
- وضع الية لمراجعة الانبعاثات كل خمسة أعوام للتأكد من متابعة تحقيق هدف درجة الحرارة.
- حتى الآن، هناك عدم وضوح عن كيفية الوصول الى بعض الأهداف التي وضعها الاتفاق وهناك اختلافات بين الدول المتقدمة والنامية على تفسير هذه الأهداف مثل هدف التكيف العالمي.
- حتى الآن لم تف الدول المتقدمة بتعهداتها بالتمويل وتحاول تأجيلها الى 2025 بدلا من 2020.

وفيما يلي بعض الحقائق عن اتفاق باريس

دخلت حيز التنفيذ في 4 نوفمبر 2016	وقعها 195 دولة من أصل 197 دولة منضمة لاتفاقية تغير المناخ	صدق عليها 191 دولة من أصل 197 دولة منضمة لاتفاقية تغير المناخ

الدول التي لم تصدق بعد هي إيران وتركيا وإريتريا والعراق وليبيا واليمن

أهم عناصر اتفاق باريس

مقدمة اتفاقية باريس تحدد الإطار الذي يجب تنفيذ الاتفاقية فيه. ونذكر من المقدمة:

"إقراراً بأن تغير المناخ يشكل شاغلاً مشتركاً للبشرية، وأنه ينبغي للأطراف، عند اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان، والحق في الصحة... والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال".

بعض العناصر الرئيسية لاتفاق باريس:

المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) (المادة 3، PA):

الNDCs هي إحدى الآليات الرئيسية لاتفاق باريس. إنها الخطط الوطنية التي يتعين على الدول تقديمها بانتظام للتعبير عن طموحها في مكافحة تغير المناخ. يمكن أن تتضمن الخطط معلومات عن العمل الجاري بشأن التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ. يجب تقديم هذه الخطط بانتظام (كل خمس سنوات) ويجب أن تمثل تقدمًا في الطموح المناخي.

Carbon Brief

2015

1. تقديم خطط المناخ

التقديم الأول من قبل الدول بشأن تعهداتها المناخية. بعضها يغطي الفترة حتى عام 2025، والبعض الآخر حتى عام 2030

2016

2017

2018

2. الحوار التيسيري

تقييم الجهود الجماعية للبلدان فيما يتعلق بالهدف طويل الأجل للاتفاقية والإعداد للجولة التالية من التعهدات

2019

2020

3. بحلول 2020

تقوم البلدان التي حددت أهدافها لعام 2025 بالإبلاغ عن الجولة الثانية من تعهداتها المناخية بينما تقوم الدول التي أهدافها لعام 2030 بالإبلاغ عن تعهداتها أو تحديثها

سيتم تجديد او تحديث التعهدات المناخية كل 5 سنوات

2021

2022

2023

4. استخلاص الحصيلة العالمية

التخفيف والتكيف والتمويل

2024

2025

3. بحلول 2025

تقدم البلدان النسخة الثالثة من تعهداتها المناخية

2026

2027

2028

5. استخلاص الحصيلة – المرحلة الثانية

2029

2030

يجب أن تحتوي المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) على معلومات محددة عندما تقدمها الدول:

عند الإبلاغ عن التخفيف، يجب أن تتضمن المساهمات المحددة وطنيًا النقاط المرجعية وفترات التنفيذ والنطاق والتغطية، وعمليات التخطيط والافتراضات والمنهجية (بما في ذلك تقدير ومحاسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وعمليات إزالتها) والإنصاف من بين أمور أخرى.

عند الإبلاغ عن التكيف تكون التقارير أكثر مرونة ويمكن أن تشمل: أولويات التكيف الوطنية والدعم المطلوب وتنفيذ خطط التكيف والاستجابة للنوع الاجتماعي للإجراءات والمعرفة الأصلية والمحلية المتعلقة بالتكيف.

لا يوجد اتفاق حتى الآن على "الأطر الزمنية المشتركة" (المادة 4.10 من PA) لتسليم المساهمات المحددة وطنيًا وقد تم تأجيل ذلك حتى عام 2030. وحتى ذلك الوقت يمكن للبلدان أن تفي بتعهداتها الحالية ولكن تُشجع البلدان على تحديث المساهمات المحددة وطنيًا بحلول عام 2020 بأهداف أكثر طموحًا واتباع الإرشادات المحددة.

التخفيف (المادة 4، PA)

- "تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن" (لم يتم وضع تاريخ محدد).
- "تحقيق توازن بين الانبعاثات البشرية المنشأ من المصادر وعمليات إزالتها بواسطة البواليع في النصف الثاني من القرن".
- أن تقود البلدان المتقدمة (الملحق واحد) عملية الحد من الانبعاثات على مستوى الاقتصاد ككل وأن تعزز البلدان النامية جهود التخفيف بمرور الوقت حسب الظروف الوطنية.

آليات الأسواق (المادة 6، PA)

تسمح المادة 6 من اتفاقية باريس للأطراف بالنظر في الأساليب التعاونية للوصول إلى أهدافهم المناخية والتي يمكن تحقيقها من خلال آليات السوق أو غيره. العنصران الأساسيان في هذه المادة هما:

- الفقرة 6.2: تنظم النهج التعاونية بين الأطراف. يحدد هذا بشكل أساسي القواعد الخاصة بكيفية تبادل أرصدة الكربون المستقبلية وتحويلها وحسابها.
- الفقرة 6.4: تنشئ آلية قائمة على السوق من شأنها أن تمكن من تقليل الانبعاثات من المشروع والأنشطة القائمة على النظام.

التكيف (المادة 7، PA):

- تطوير القدرة على التكيف وتعزيز المرونة وتقليل القابلية للتأثر.
- يجب على الأطراف تعزيز تعاونهم بشأن إجراءات التكيف، مع مراعاة "إطار كانكون للتكيف".

الخسائر والأضرار (المادة 8، PA)

- "تعترف الأطراف بأهمية تجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ وتقليلها والتصدي لها".
- في مؤتمر الأطراف تم اتخاذ القرار بأن مادة الخسائر والإضرار (L&D) لا توفر أساسًا لأي مسؤولية أو تعويض.
- يتم تشجيع الأطراف ووكالات الأمم المتحدة على التعاون وتقديم الدعم، على سبيل المثال من خلال أنظمة الإنذار المبكر والتأمينات والدعم المالي وما إلى ذلك.

الموارد المالية (المادة 9، PA):

- أن تقدم البلدان المتقدمة (الملحق واحد) موارد مالية لمساعدة البلدان النامية (دون الملحق).
- تحقيق التوازن بين التخفيف والتكيف.
- تحديد هدف مالي جديد قبل عام 2025.
- يتعين على البلدان المتقدمة (الملحق واحد) الإعلام عن دعمها المالي كل عامين (تقارير مالية نصف سنوية - معلومات كمية ونوعية إرشادية).

الشفافية (المادة 13، PA)

- تم تصميم إطار الشفافية كمجموعة شاملة من إرشادات الاتصال و"يتيح إطار الشفافية المرونة في تنفيذ أحكام هذه المادة للبلدان النامية الأطراف التي تحتاج إليها في ضوء قدراتها" مما يعني أن هذه المرونة تحددها الدول.
- تغطي عدة أنواع من المعلومات التي يتعين على الأطراف الإبلاغ عنها، بما في ذلك:
  - الإبلاغ عن الانبعاثات.
  - التقدم نحو الوفاء بالمساهمات المحددة وطنيًا.
  - معلومات تتعلق بتأثيرات تغير المناخ وبالتكيف.
  - معلومات عن الدعم اللازم والمتلقي.

عملية استخلاص الحصيلة العالمية (المادة 14، PA)

ستتألف عملية استخلاص الحصيلة العالمية (المقرر إجراؤها عام 2023) من ثلاثة أجزاء رئيسية: جمع المعلومات والتقييم الفني والنظر في المخرجات. المواضيع التي ستتم مناقشتها تشمل التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ والدعم. ولكن يمكن أيضًا النظر في القضايا المتعلقة بتدابير الاستجابة والخسائر والأضرار.

1.7 مؤتمر الأطراف السادس والعشرون

- انعقد مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرون لتغير المناخ في مدينة جلاسكو باسكتلندا، بين 31 تشرين الأول و 12 تشرين الثاني 2021، تحت الرئاسة المشتركة للمملكة المتحدة وإيطاليا.
- وقد عقدت مفاوضات المناخ بجلاسكو في وقت صعب عالميًا نظراً لمرور العالم بجائحة كورونا وتأثيراتها على اقتصاديات كافة دول العالم مما يجعلها واحدة من أصعب المفاوضات الدولية عالميا.
- وقع الاختيار على دولتين عربيتين هما جمهورية مصر العربية والامارات العربية المتحدة لاستضافة مؤتمري أطراف الاتفاقية القادمين 27 و28 على التوالي.
- أسفرت المفاوضات التي استمرت لمدة تزيد عن أسبوعين عن التوصل لتعهدات بين الدول المشاركة حول عدد من قضايا المناخ الرئيسية، أهمها قواعد عمل أسواق الكربون (المادة السادسة من اتفاق باريس) وأهم نتائج مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في المفاوضات الرسمية والتي أطلق عليها "اتفاق جلاسكو" كالتالي:

ضرورة الاستناد الى العلم

أهمية الاستناد الى أفضل المعارف العلمية في مواجهة التغيرات المناخية، حيث تم الترحيب بتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ السادس، كما تم الاعراب عن القلق من وصول الزيادة في متوسط درجة الحرارة الى 1.1 درجة مئوية، وهو ما قد يؤثر على تحقيق هدف الحفاظ على الزيادة في متوسط درجة حرارة الأرض تحت 2 درجة مئوية طبقاً لاتفاق باريس، كما تمت الإشارة الى مبدأ المسؤوليات المشتركة مع تباين الأعباء طبقًا للظروف الوطنية لكل دولة، كما تم التشديد على الحاجة الملحة الى تعزيز الطموح والعمل على التخفيف والتكيف والتمويل خلال هذا العقد لتحقيق أهداف اتفاق باريس.

التكيف

تمت الإشارة لنتائج مجموعة العمل الأولى للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والتي تشير الى زيادة شدة الظروف المناخية والجوية الجامحة مع كل زيادة إضافية في الحرارة، وهو ما يتطلب ضرورة توسيع نطاق العمل والدعم، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لتعزيز القدرة على التكيف والمرونة، والحد من التعرض لتغير المناخ بما يتماشى مع أفضل النتائج العلمية المتاحة، مع مراعاة الأولويات واحتياجات الدول الأطراف من الدول النامية؛ وتم الترحيب ببلاغات التكيف وخطط التكيف الوطنية المقدمة حتى الآن والتي تعزز فهم وتنفيذ إجراءات وأولويات التكيف؛ وتمت مطالبة الأطراف على زيادة إدماج التكيف في التخطيط المحلي والوطني والإقليمي، كما وتمت الإشارة الى أهمية الهدف العالمي المتعلق بالتكيف من أجل التنفيذ الفعال لاتفاق باريس، والترحيب بإطلاق برنامج العمل الشامل الذي يستغرق عامين (جلاسكو - شرم الشيخ)، مع ملاحظة أن تنفيذ برنامج عمل غلاسكو - شرم الشيخ سيبدأ مباشرة بعد الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس؛ كما تمت دعوة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن تقدم إلى مؤتمر أطراف اتفاق باريس في دورته الرابعة نتائج مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم السادس، بما في ذلك النتائج ذات الصلة لتقييم احتياجات التكيف، ويدعو مجتمع البحث إلى زيادة فهم التأثيرات العالمية والإقليمية والمحلية لتغير المناخ وخيارات الاستجابة واحتياجات التكيف.

تمويل التكيف

تمت الإشارة الى أن التمويل الحالي المتعلق بتغير المناخ لأغراض التكيف لا يزال غير كافٍ للاستجابة لتفاقم آثار تغير المناخ في الدول النامية؛ وبناءً عليه، تم حث الأطراف من الدول المتقدمة على التعجيل في توفير التمويل المتعلق بالمناخ ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التكيف ومن أجل الاستجابة لاحتياجات الدول النامية، بما في ذلك صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية وابلاغات التكيف والاشارة الى أهمية كفاية تمويل التكيف وإمكانية التنبؤ به، بما في ذلك المبالغ المخصصة لصندوق التكيف، حيث تمت دعوة الدول المتقدمة إلى النظر في التعهدات المالية السابقة؛ والترحيب بالتعهدات الأخيرة التي قدمتها العديد من الدول المتقدمة لزيادة توفيرها للتمويل المتعلق بالمناخ لدعم التكيف في الدول النامية استجابة لاحتياجاتها المتزايدة، بما في ذلك المساهمات المقدمة إلى صندوق التكيف وصندوق أقل الدول نمواً، والتي تمثل مساهمات كبيرة التقدم مقارنة بالجهود السابقة. كما تمت مطالبة الدول المتقدمة بمضاعفة توفيرها الجماعي للتمويل المتعلق بالمناخ بحلول 2025 من أجل التكيف في الدول النامية كما تمت دعوة بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الأخرى والقطاع الخاص إلى تعزيز حشد التمويل من أجل توفير حجم الموارد اللازمة لتحقيق خطط المناخ، خاصة التكيف، وتشجيع الأطراف على مواصلة استكشاف نُهج وأدوات مبتكرة لتمويل التكيف من مصادر أخرى.

التخفيف

الاقرار بأن تأثيرات تغير المناخ ستكون أقل بكثير عند التمكن طبقاً لهدف درجة الحرارة الذي وضعه اتفاق باريس والذي يدعو الى وقف الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية عند مستوى زيادة 1.5 درجة مئوية مقارنة بـ 2 درجة مئوية مقارنة بما قبل عصر الثورة الصناعية، وهو ما يتطلب تخفيضات سريعة وعميقة ومستمرة في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، بما في ذلك خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى عام 2010 وإلى صفرية الكربون في منتصف القرن تقريبًا، وكذلك التخفيضات الكبيرة في غازات الدفيئة الأخرى؛ وهو ما يتطلب إجراءات عاجلة في هذا العقد، على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة والإنصاف، بناءً على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة في ضوء الظروف الوطنية المختلفة وفي سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر، مع الملاحظة وبشكل مثير للقلق نتائج التقرير التجميعي بشأن المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس، والتي تشير إلى أن المستوى الإجمالي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، في عام 2030 ستزداد بنسبة قدرها 13.7 في المائة أعلى من مستويات انبعاثات عام 2010 في حال تنفيذ جميع المساهمات المحددة وطنياً المقدمة من الدول الأطراف؛ وهو ما يؤكد على الحاجة الملحة لأن تضاعف الأطراف جهودها للحد بشكل جماعي من الانبعاثات، كما تمت دعوة الأطراف إلى التعجيل بتطوير ونشر التكنولوجيات، واعتماد السياسات، للانتقال إلى نظم الطاقة المنخفضة الانبعاثات عن طريق التعجيل بنشر توليد الطاقة النظيفة وتدابير كفاءة الطاقة، بما في ذلك تسريع الجهود نحو التخلص التدريجي من طاقة الفحم والدعم للوقود الأحفوري، واتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة غير ثاني أكسيد الكربون (بما في ذلك غاز الميثان) بحلول عام 2030، والاشارة الى أهمية حماية وحفظ واستعادة الطبيعة والنظم الإيكولوجية لتحقيق هدف اتفاق باريس، مثل الغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية البرية والبحرية التي تعمل كمصارف وخزانات لغازات الدفيئة وعن طريق حماية التنوع البيولوجي، مع تقديم الضمانات الاجتماعية والبيئية.

التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التخفيف والتكيف

تم حث الدول المتقدمة على تقديم دعم معزز من خلال الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، لمساعدة الدول النامية على التخفيف والتكيف استمراراً لالتزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية واتفاق باريس، ولا سيما بسبب الآثار المتزايدة لتغير المناخ وزيادة المديونية نتيجة لوباء فيروس كورونا 2019، وهو ما يتطلب زيادة الدعم المقدم إلى الدول النامية بشكل كبير بما يتجاوز 100 مليار دولار أمريكي في السنة، وهو الهدف الذي لم يتحقق بحلول 2020 طبقاً لتعهدات الدول المتقدمة ويتطلب وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها بشفافية، كما تم الترحيب ببدء مناقشات الهدف الجماعي الكمي الجديد بشأن التمويل المتعلق بالمناخ، والاشارة الى التحديات التي تواجهها العديد من الدول النامية في الحصول على التمويل وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتعزيز الوصول إلى التمويل من قبل الكيانات التشغيلية للآلية المالية.

الخسائر والأضرار

تمت الإشارة الى أنه من الواضح أن تغير المناخ قد تسبب بالفعل وسيؤدي إلى خسائر وأضرار متزايدة، وأنه مع ارتفاع درجات الحرارة، تتسبب تأثيرات المناخ والطقس المتطرفة بالإضافة إلى الأحداث البطيئة الحدوث، في حدوث تهديدًا اجتماعيًا واقتصاديًا وبيئيًا متزايدًا، وهو ما يؤكد على الضرورة الملحة لتكثيف الإجراءات والدعم، بما في ذلك التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، من أجل تنفيذ منهجيات مختلفة لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ في الدول النامية والتقليل منها ومعالجتها. وذلك يتطلب من الدول المتقدمة والكيانات التشغيلية للآليات المالية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمصادر الخاصة، على تقديم دعم معزز وإضافي للأنشطة التي تعالج الخسائر والأضرار المرتبطة مع الآثار الضارة لتغير المناخ.

التنفيذ

تمت الإشارة الى أهمية التحرك بسرعة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق باريس؛ والبدء في عملية التقييم العالمي على أن تكون العملية شاملة وجامعة ومتسقة مع المادة 14 من اتفاق باريس بالإضافة الى أهمية استكمال برنامج عمل اتفاق باريس، بما في ذلك اعتماد القرارات المتعلقة بالأطر الزمنية المشتركة للمساهمات المحددة وطنياً، والقضايا المنهجية المتعلقة بإطار الشفافية المعزز للعمل والدعم، وطرائق وإجراءات تشغيل واستخدام السجل العام المشار إليه في الفقرة 12 من المواد 4، 7 من اتفاق باريس، وإرشادات النهج التعاونية، وبرنامج العمل في إطار النهج غير السوقية، مع أهمية مراعاة موقف الأطراف ذات الاقتصادات الأكثر تأثراً بتدابير الاستجابة من الدول النامية (مثل الدول العربية التي يعتمد دخلها على البترول)، كما تم الترحيب بالإجراءات المتخذة للاستفادة من إمكانات العمل القطاعي للمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية وتنفيذها، لا سيما في القطاعات كثيفة الانبعاثات؛ وأهمية حماية النظم الإيكولوجية وحفظها واستعادتها لتقديم الخدمات الحيوية، بما في ذلك العمل كبواليع وخزانات لغازات الدفيئة، والحد من التعرض لتأثيرات تغير المناخ، ودعم سبل العيش المستدامة، بما في ذلك للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ وتشجيع

الأطراف على اتباع نهج متكامل لمعالجة تلك القضايا من خلال السياسات الوطنية والمحلية وقرارات التخطيط؛ وحدوث انتقال عادل يعزز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وإيجاد العمل اللائق والوظائف الجيدة، من خلال جعل التدفقات المالية متسقة مع مسار انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة والتنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ، بواسطة نشر ونقل التكنولوجيا وتقديم الدعم للأطراف من الدول النامية.

التعاون

تمت الإشارة الى الحاجة الملحة لسد الثغرات في التنفيذ من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس، نظراً لأهمية التعاون الدولي بشأن العمل المناخي المبتكر، بما في ذلك التقدم التكنولوجي، عبر جميع الجهات الفاعلة في المجتمع والقطاعات والمناطق، بالإضافة الى الدور المهم لأصحاب المصلحة من غير الدول أطراف الاتفاقية بما في ذلك المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب والأطفال والحكومات المحلية والإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرون، وهو ما يتطلب تحسين شراكة مراكش للعمل المناخي العالمي من أجل تعزيز الطموح وسرعة تنفيذ برنامج عمل جلاسكو بشأن العمل من أجل التمكين المناخي، مع احترام التزام كل الأطراف فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وحث الأطراف وأصحاب المصلحة على ضمان مشاركة الشباب وتمثيلهم بشكل هادف في عمليات صنع القرار وكذلك أهمية إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ وكفالة التنفيذ المراعي للمنظور الاجتماعي ووسائل التنفيذ، التي تعتبر اساسية لزيادة الطموح وتحقيق الأهداف المناخية. بالإضافة الدعوة للنظر في كيفية دمج وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمحيطات في خطط عملها الحالية، والإبلاغ عن هذه الأنشطة في إطار عمليات الإبلاغ الحالية حسب الحاجة والقدرة.

كما تم التوصل الى بعض الإعلانات الطوعية من بعض الأطراف ومن أهمها:

اعلان الولايات المتحدة والصين لتحسين العمل المناخي خلال العقد الحالي

جاء اتفاق أكبر اثنين من مسببي الانبعاثات على العمل المشترك بينهما بمثابة إشارة إيجابية، على الرغم من أن الاتفاق لم يأتي بجديد، حيث نص على نفس التعهدات التي أعلن عنها مسبقًا سواء فيما يخص التمويل أو خطط خفض الانبعاثات، بيد أن الخبر الجيد أن الطرفين يتحدثان عن المناخ وهو ما قد ينتج عنه مزيد من النتائج المستقبلية التي تساهم في تحقيق أهداف اتفاقية تغير المناخ خاصة مقررات اتفاق باريس بشأن الهدف العالمي للحرارة وغيرها.

تعهد الميثان

وافق ما يزيد عن 100 دولة على الحد من انبعاثات الميثان بنسبة 30 في المائة في عام 2030، رغم أن الاعلان غير ملزم، إلا أنه يعطي دلالة قوية تشبه مسألة الفحم على أنه حان الوقت لاتخاذ إجراءات قوية خاصة وأن غاز الميثان له قدرة عالية على التسخين بالغلاف الجوي تبلغ حوالي 23 ضعف ثاني أكسيد الكربون.

اعلان جلاسكو للغابات واستخدامات الأراضي

جاءت الكثير من الاتفاقات على الهامش التي جرى التوصل إليها في مؤتمر المناخ بمثابة خيبة أمل، بيد أن الاتفاق الخاص بإزالة الغابات من الممكن أن يؤدي إلى حدوث فارق. على النقيض من بعض الاتفاقات الأخرى، انضم 141 دولة لهذا الاتفاق من بينهم اللاعبون الرئيسيون مثل روسيا والصين والبرازيل والكونغو من الدول النامية والولايات المتحدة وكندا من الدول المتقدمة. لكن انتقده الكثير من الخبراء نظراً لإمهاله الدول 10 سنوات حتى 2030 للتوقف عن قطع الغابات وهى مدة زمنية طويلة نسبيا قد يحدث فيها الكثير من القطع والتدمير لرئة العالم.

اعلان جلاسكو المالي

قام أكثر من 450 بنك ومؤسسة مالية من 45 دولة بالتوقيع على ما يعرف بتحالف جلاسكو المالي (تحالف خاص بالبنوك والصناديق التمويلية والاستثمارية وشركات التأمين) والتي ستكون لديها أعمال بدون كربون بأصول تصل قيمتها إلى 130 تريليون دولار بحلول منتصف القرن الحالي، وهو ما يوضح أهمية المؤسسات التمويلية ودورها كأداة مؤثرة للغاية في جهود مكافحة التغير المناخي، بيد أن قائمة البنوك الموقعة تخلو من ستة بنوك من قائمة البنوك العشرة الأكبر في العالم ومن بينها بنوك صينية والتي تقدم التمويل لأنشطة الفحم، مثل بنك التعمير الصيني والبنك التجاري الصيني، وكذلك بنوك أمريكية مثل بنك أميركا.

الفصل الثاني

مجموعة الدول العربية في مؤتمر الأطراف

2.1 مقدمة عامة:

مجموعة الدول العربية هي إحدى مجموعات التفاوض الرئيسية في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهي مكونة من 22 دولة عربية وهم نفس أعضاء جامعة الدول العربية.

معلومات هامة عن المجموعة:

- المملكة العربية السعودية هي قائد المجموعة، وتتحدث بالنيابة عن المجموعة في جميع الجلسات العامة الرئيسية.
- تنظم المجموعة اجتماعا قبل كل اجتماعات الأمم المتحدة للمناخ مثل ال COP وال SBI و ال SBSTA لمناقشة مواقفهم. وعادة ما تعقد الاجتماعات في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة.
- تجتمع المجموعة بشكل يومي في COP لوضع الاستراتيجيات بشأن مواقفهم (الاجتماع مغلق للوفود الرسمية فقط).
- للمجموعة العربية مفاوضون قياديون مقسمون على كل جلسة تفاوض لتمثيل موقفها ومطالبها.
- يبدأ المفاوض الرئيسي للمجموعة دائمًا مداخلته الأولى بالقول "هذه هي الدولة التي تتحدث نيابة عن مجموعة X". (مثال: "المملكة العربية السعودية تتحدث نيابة عن جامعة الدول العربية).

من المهم ملاحظة أن البلدان يمكن أن تكون جزءًا من أكثر من مجموعة واحدة. جميع أعضاء المجموعة العربية هم جزء من مجموعات أخرى مثل المجموعة الأفريقية ومجموعة G77 + الصين.

أعضاء المجموعة العربية

الجزائر	العراق	المغرب	السعودية	الإمارات العربية المتحدة
البحرين	الأردن	موريتانيا	الصومال	اليمن
جزر القمر	الكويت	عمان	السودان	
جيبوتي	لبنان	فلسطين	سوريا	
مصر	ليبيا	قطر	تونس	

وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تندرج جميع دول المجموعة العربية ضمن مجموعة دول دون الملحق (Non-Anenx) وبالرغم من أن أعضاء المجموعة العربية يواجهون تحديات مناخية وأولويات مختلفة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإنهم يعملون معًا للتوصل إلى رؤية مشتركة تلبي جميع أهداف الدول.

- 18 دولة عربية وقعت وصادقت على اتفاقية باريس
- ليبيا واليمن والعراق لم تصادق عليها بعد

2.2 موقف الدول العربية من اتفاق باريس:

تؤكد المجموعة العربية بشكل عام على ضرورة أن تقود بلدان المرفق الأول (Annex 1) عملية خفض الانبعاثات بسبب مسؤوليتها التاريخية، والالتزام بتعهداتها المالية وزيادة هذه التعهدات الخاصة بمبادرات التكيف والتخفيف للبلدان في مجموعة دون المرفق (Non Annex). يجب أن تتوافق جميع القرارات والمفاوضات مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس وأن تكون مدفوعة بالأطراف وشاملة وشفافة وتلتزم بمبادئ العدالة والإنصاف والمسئوليات المشتركة لكن متباينة الأعباء مع رفض الإجراءات أحادية الجانب في تناول قضايا تغير المناخ.

كما يجب الحفاظ على التوازن بين العمل المناخي والدعم المقدم، ومراعاة الظروف الوطنية للدول النامية. كما تركز المجموعة على ان العمل المناخي يجب أن يستهدف الانبعاثات وليس المصادر وأن يشمل كل غازات الدفيئة وجميع الحلول والتقنيات بشكل شمولي وكامل دون تمييز، إضافة على ألا يقتصر الطموح على قضايا التخفيف وإنما يشمل قضايا التكيف ووسائل التنفيذ. ويوضح الجزء التالي تفاصيل محددة متعلقة ببنود الاتفاقية وموقف المجموعة بشكل عام.

المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) (المادة 3، PA)

موقف الدول العربية من المساهمات المحددة وطنيًا هو:

- في الوقت الذي ينبغي فيه أن تهدف جميع البلدان إلى أن يكون لديها مساهمات وطنية طموحة، ينبغي التركيز على بلدان مجموعة المرفق الأول (Annex 1) لقيادة الطريق.
- يجب أن لا تركز المساهمات المحددة وطنيًا على التخفيف فقط، بل يجب تضمين جميع جوانب تغير المناخ مثل التكيف.

هذا العام، طُلب من البلدان تقديم تقرير المساهمات المحددة وطنيًا المحدث (الثاني) قبل اجتماع COP26 وحتى الآن، قدمت ستة عشر دولة عربية فقط مساهمات محدثة قبل وأثناء مؤتمر COP26. وهذه الدول هي الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، وجزر القُمر، والسعودية، والسودان، والصومال، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.

(لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة ملحق 2).

التخفيف (المادة 4، PA):

فيما يتعلق بالمادة 4، تؤكد الدول العربية على أهمية توفير مساحة للبلدان النامية (Non-annex) للقيام بأي نوع من جهود التخفيف المعززة (بما في ذلك وضع أهداف لخفض الانبعاثات) تتطلب إجراءات على مستوى الاقتصاد ككل او مستويات أخرى والتعامل مع الهدف العالمي بما يتناسب مع اتفاق باريس. هذا مهم بشكل خاص لمنتجي النفط والغاز في الدول العربية لأن التحول الهائل عن الوقود الأحفوري سيكون له آثار سلبية على اقتصاداتهم، وبالتالي فإن هذه البلدان تحتاج إلى وقت لمواجهة التحدي المتمثل في تنويع الاقتصادات استجابة لإجراءات التخفيف.

بشكل عام، تريد الدول العربية تمييز طبيعة جهود التخفيف بين البلدان المتقدمة والنامية بما يعكس الأحكام الحالية للاتفاقية القائمة على المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة (CBDR). كما يجب أن يتم تضمين الخصائص والمعلومات في المساهمات الوطنية القائمة وان تتوافر المرونة في الإرشادات (المساهمات في سياق التنمية المستدامة)، اضافًة على التأكيد وضمان الربط القوي بين الإجراءات والدعم.

المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة (CBDR)

إن المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة هي مبدأ ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) الذي يقر بالمسئولية المشتركة مع تباين الأعباء للتفاوت بين قدرات كل من الدول المتقدمة والنامية في مواجهة تغير المناخ.

آليات الأسواق (المادة 6، PA)

موقف الدول العربية من المادة 6:

- يجب أن تكون المادة 6 عادلة ولا ينبغي أن توفر سبلاً للدول المتقدمة لممارسة الضغط على الدول النامية.
- أن يكون هناك مرونة فيما يتعلق بالمتطلبات الفنية للمشاركة في أنشطة المادة السادسة بما في ذلك ضرورة احترام تنوع المساهمات المحددة وطنيًا مثل المساهمات القائمة على السياسات والتدابير، والمقاييس غير المتعلقة بغازات الدفيئة وخطوط الأساس والإبلاغ.
- أن يكون هناك قرار شامل لجميع المواد 6.2، 6.4، 6.8 كحزمة واحدة.
- ألا يقتصر استخدام آليات المادة السادسة في المساهمات الوطنية.
- اتباع النهج من أسفل إلى أعلى والسماح بالتمايز في النهج التعاونية.
- تخصيص عائدات لصندوق التكيف من كل من النهج التعاونية 6.2، وآلية التخفيف 6.4 دون تمييز أو تفضيل لآلية على الأخرى.
- أن يقتصر تطبيق الخصم المتعادل على وحدات التخفيف المنقولة دوليًا الناتجة عن الأنشطة المدرجة في المساهمات الوطنية فقط.
- إتاحة الاستفادة من وحدات خفض انبعاثات آلية التنمية النظيفة الصادرة قبل عام 2020 في المساهمات الوطنية للدولة المضيفة للأنشطة.
- ضرورة اعتماد برنامج لدعم وبناء قدرات الدول النامية لتمكين مشاركتها في آليات المادة السادسة.
- يجب تعلم الدروس الرئيسية من آلية التنمية النظيفة بموجب بروتوكول كيوتو ودمجها في تصميم نظام الأسواق.

صندوق التكيف

تأسس صندوق التكيف (AF) في عام 2001 لتمويل مشاريع وبرامج التكيف الملموسة في البلدان النامية الأطراف في بروتوكول كيوتو المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، ويتم تمويله من خلال نسبة من عوائد مشروعات الية التنمية بالإضافة الى مساهمات المانحين.

التكيف (المادة 7، PA)

إن بيئة المنطقة العربية شديدة التأثر بارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة مخاطر الفيضانات والجفاف، هذا يجعل التكيف أحد القضايا الرئيسية للدول العربية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. حيث أن المجموعة تضغط من أجل هدف طويل الأجل أو رؤية بشأن التكيف لضمان وجود تكافؤ بين التكيف والتخفيف ولتجنب وجود هدف يركز على التخفيف فقط.

بشكل عام، تدعم الدول العربية إنشاء سجل عبر الإنترنت على غرار سجل المساهمات المحددة وطنيًا، حيث سيكون بمقدور الأطراف تقديم بلاغات التكيف الخاصة بهم وتحديثها بشكل دوري. تؤكد المجموعة أيضًا على أهمية تمويل التكيف الذي يمكن التنبؤ به، وضرورة مواصلة البلدان المتقدمة وزيادة دعمها لمبادرات التكيف في البلدان النامية من خلال الأدوات المتاحة مثل صندوق التكيف وصندوق المناخ الأخضر (GCF). وبشكل عام تدعو المجموعة الى:

- ضرورة تحديد الهدف العالمي للتكيف ووضع منهجيات لتحقيقه (لتفعيل المادة 7 من اتفاق باريس).
- ضرورة تفعيل إجراءات التكيف وربطها مع الهدف العالمي.
- شمولية وتنظيم بلاغات التكيف وتوفير الدعم لإعدادها، أخذاً بعين الاعتبار نوعية إجراءات التكيف.
- أهمية الأخذ بعين الاعتبار فوائد التخفيف المصاحبة للتكيف والتنوع الاقتصادي.
- المساهمات الوطنية هي الوسيلة الرئيسية لبلاغات التكيف.

حصة من العائدات

ضريبة تُفرض على التجارة (بموجب المادة 6) وتُستخدم لتغطية الأغراض الإدارية الشاملة وتجديد موارد صندوق التكيف الذي يوفر الدعم للبلدان الضعيفة للتكيف مع آثار تغير المناخ.

اتصالات التكيف

تأسست بموجب المادة 7، الفقرتين 10 و11 من اتفاق باريس. ينبغي على كل طرف أن يتقدم ويستكمل دورياً بلاغاً عن التكيف يتضمن معلومات عن أولوياته واحتياجات التنفيذ والدعم والخطط والإجراءات.

صندوق المناخ الأخضر (GCF)

الصندوق الأخضر للمناخ هو صندوق تم إنشاؤه في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ككيان تشغيلي للآلية المالية لمساعدة البلدان النامية في ممارسات التكيف والتخفيف لمواجهة تغير المناخ.

الخسائر والأضرار (PA المادة 8)

تدعم المجموعة العربية إنشاء اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية (WIM) التي تركز على ركائز متعددة بما في ذلك:

- استكشاف طرق دعم استراتيجيات دراسة ونقل المخاطر الحالية وتعزيز تطوير و/ أو توسيع هذه الاستراتيجيات.
- إنشاء برنامج لبناء القدرات لمعالجة القيود المفروضة على قدرات البلدان النامية في جهودها لتفادي وتقليل الخسائر والأضرار.
- إجراء تحليل للفجوات على المستويين الوطني والدولي فيما يتعلق بالتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، وتقديم توصيات بشأن كيفية معالجة الثغرات المحددة.

آلية وارسو الدولية (WIM)

تم إنشاء الآلية في COP19 2013 لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك الأحداث المتطرفة والظواهر بطيئة الحدوث، في البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة للتغير المناخي

الموارد المالية (المادة 9، PA)

موقف الدول العربية من المادة 9:

- إلزام الدول المتقدمة بتنفيذ تعهداتها بضخ ال 100 مليار دولار سنوياً للدول النامية والأقل نمواً.
- العمل على تحديد الهدف العالمي الجديد للتمويل اضافة الى ضمان الشفافية في التقرير المالي نصف السنوي المقدم.
- أن يعتمد التمويل على المنح وليس القروض وتسهيل إجراءات الحصول عليها.
- زيادة التدفقات المالية من دول المرفق الأول والتعجيل بها وتخصيص التمويل اللازم لمعالجة الخسائر والأضرار بوصفها عنصراً حاسماً في الاستجابة العالمية لتغير المناخ.
- توفير التمويل الملائم والكافي والتوزيع العادل للتكنولوجيا ودعم بناء قدرات الدول النامية وخاصة الدول العربية.
- رفع مستوى الدعم المالي الذي تقدمه الدول المتقدمة لتمويل تدابير التخفيف والتكيف، مع زيادة تمويل التكيف بشكل كبير مقارنةً بالمستويات الحالية.
- ضمان التوزيع العادل والمتساوي للأموال بين الدول الأكثر تضرراً.
- التوازن في الدعم المالي بين التكيف والتخفيف.
- تحويل احتياجات تمويل المناخ إلى إجراءات فعلية والتغلب على العوائق التي تحول دون ذلك، وتعزيز إمكانية حصول الدول النامية على التمويل اللازم.
- لا بد أن تكون التدفقات المالية متسقة مع مسار انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة وأنشطة التكيف مع تغير المناخ.

نقل التكنولوجيا (المادة 10، PA)

بالنسبة للدول العربية، يعتبر نقل التكنولوجيا عنصرًا مهمًا في مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المناخ. إنه يلعب دورًا حاسمًا في الاستجابة العالمية الفعالة لتحديات تغير المناخ ويسمح لبلدان المنطقة بالاستفادة من التقنيات المتاحة في البلدان المتقدمة.

موقف الدول العربية من المادة:

- المادة 10 هي حاليًا نظرية فقط. يجب على البلدان المتقدمة أن تدعم النقل الكامل والمباشر للتكنولوجيا إلى البلدان النامية. هذا لم يحدث بعد.
- مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ (CTCN) لديه أداء ضعيف وموارد مالية محدودة. قدم المركز حتى الآن دعما فنياً محدوداً لا علاقة له بالتنفيذ على أرض الواقع.
- تحتاج البلدان النامية إلى الدعم المستمر في تطوير تقييمات الاحتياجات التكنولوجية (TNAs) الخاصة بها والتي ستساعدها على تحديد الأولويات وفرص الاستثمار.

مركز تكنولوجيا المناخ وشبكة (CTCN)

الذراع التشغيلي للناحية التقنية للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، التي يستضيفها برنامج البيئة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO). يشجع المركز على نقل المعجل للتكنولوجيات السليمة بيئياً من أجل بيئة منخفضة الكربون ومقاومة للمناخ بناءً على طلب البلدان النامية.

تقييمات الاحتياجات التكنولوجية (TNAs)

مجموعة من الأنشطة التي تقودها البلدان والتي تحدد أولويات تكنولوجيا التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف مع البلدان الشريكة والعمل على إنتاج مجموعة من المشاريع الاستثمارية

الشفافية (المادة 13، PA)

تشير المادة 13 إلى أن البلدان النامية يمكن أن تكون "مرنة" في تقاريرها. يتمثل موقف المجموعة العربية في أن المرونة المذكورة في النص يجب أن تُقدم إلى البلدان النامية بشكل منهجي، بمعنى أن تكون مدمجة في نظام الشفافية بأكمله وتنعكس من حيث نطاق الابلاغات وتكرارها ومستواها وتفاصيلها. وفيما يتعلق بموقف المجموعة فهو يتمثل بالتالي:

- ينبغي أن يعترف إطار الشفافية بالطبيعة الوطنية للمساهمات المحددة ونطاقها الشامل.
- يجب تطبيق المرونة بشكل منتظم على إطار الشفافية مع تجنب تقويض وحصر بند المرونة تجاه الدول النامية بحيث لا تشكل الجداول والتصاميم للإفصاح عبىء على الدول النامية.
- تجنب مناقشة الترابط بين المادة 6 والشفافية (77 د في المبادئ والإرشادات التوجيهية) إلا بعد انتهاء مفاوضات المادة 6 وذلك لتجنب الحكم المسبق.
- ضرورة توفير وسائل الدعم وبناء القدرات للدول النامية استعدادا لمتطلبات إطار الشفافية المحسن في 2024.
- أن تحترم آليات الشفافية السيادة الوطنية.

عملية استخلاص الحصيلة العالمية (المادة 14، PA)

يشمل موقف المجموعة العربية من المادة 14:

- ضمان توازن دقيق بين جميع المواضيع: بما في ذلك التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ وغيرها. أيضا الأخذ بعين الاعتبار المجالات الهامة مثل التكيف للتخفيف من حدة المنافع المشتركة والتنويع الاقتصادي.
- يجب أن يبقى التقييم العالمي عبارة عن تجميع لجهود البلدان بدلاً من محاسبة المساهمات المحددة وطنيًا أو التشكيك في جهود أو طموحات بلدان معينة. بمعنى أن يكون التقييم التقني رفيع المستوى بصفة جماعية وليست وطنية.
- ينبغي أن يكون التقييم العالمي شاملاً من حيث مصادر مدخلاته، وقد يشمل ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والأوساط الأكاديمية والمساهمات الطوعية من الأطراف والوكالات الدولية المختلفة.
- أن تمتاز عملية الجرد بالشمولية والتيسيرية، في ضوء الإنصاف والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة وبناء على أفضل العلوم المتاحة (تحديد ثغرات الدعم)
- أن يشمل الجرد العالمي جميع موضوعات التكيف والتخفيف ووسائل التنفيذ.

الفصل الثالث

التحليل السياسي والبيئي والاجتماعي والتكنولوجي والاقتصادي والقانوني (PESTEL) للتخفيف والتكيف في الدول العربية وكيف ينعكس على المفاوضات المناخية وانتقال الطاقة

3.1 مقدمة

يلعب تحسين استراتيجيات التخفيف والتكيف للدول العربية دورًا مهمًا في انتقال الطاقة والعمل المناخي وتعزيز التزامات الدول العربية تجاه أهدافها المناخية. في هذا الصدد، يهدف هذا الفصل إلى بناء نموذج استراتيجي يحدد الأبعاد الرئيسية التي تؤثر على استراتيجيات التكيف والتخفيف داخل المنطقة العربية بطريقتين (الفرص والتهديدات). بالإضافة إلى ذلك، سيتطرق هذا الفصل إلى أوجه الاختلاف القائمة بين الدول العربية وكيف يمكن التغلب عليها وتحويلها إلى روابط متبادلة تسمح بالتنسيق الأفضل والمفاوضات الجماعية وبالتالي عمل مناخي فعال على المستوى الإقليمي.

تم إجراء هذا التقييم بناءً على مقابلات خاصة مع خبراء في الطاقة والبيئة والمناخ من جميع المناطق الجغرافية في المنطقة العربية (بلاد الشام وشمال إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي) والذين يمثلون القطاعات العامة والخاصة والمجتمع المدني (الملحق 3).

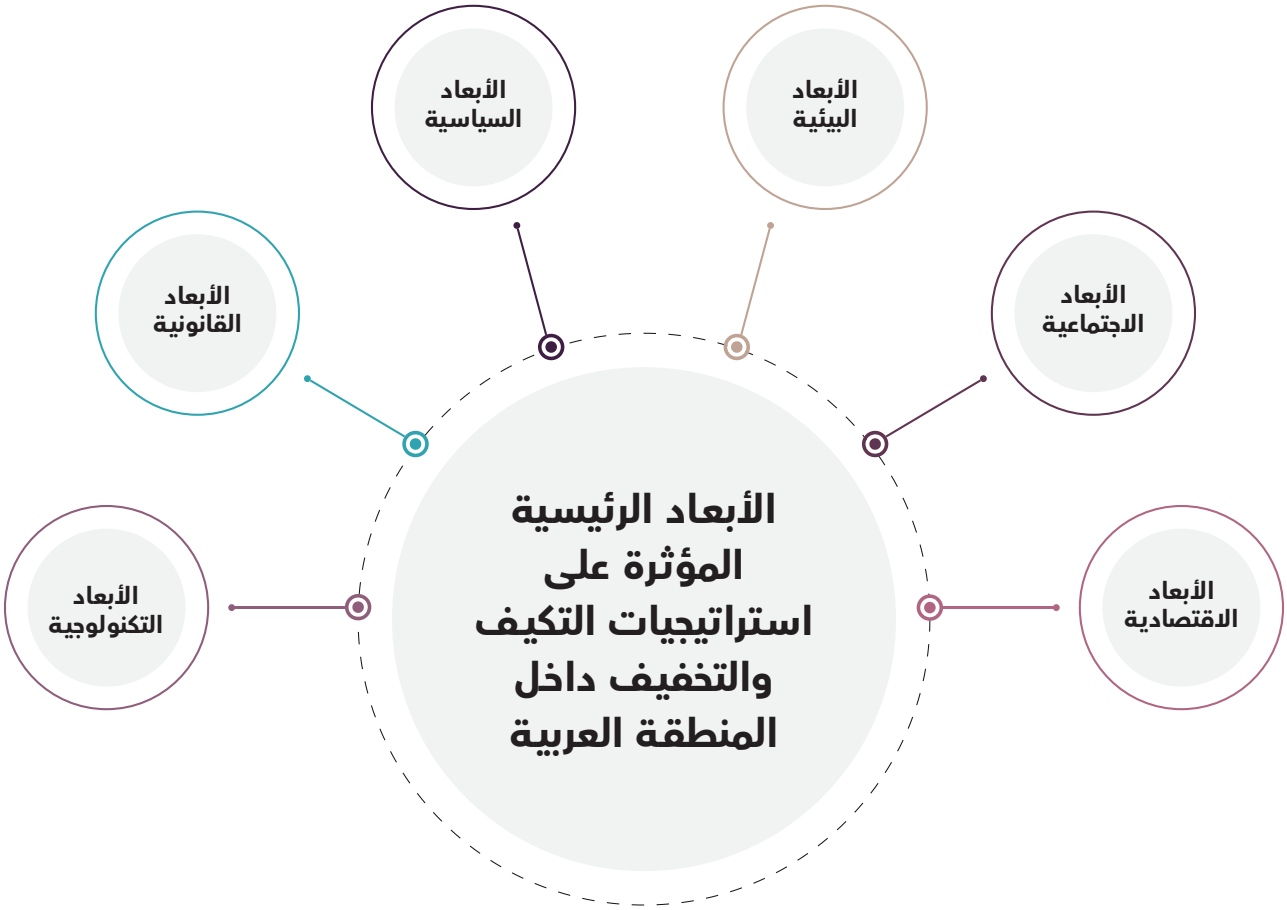

3.2 الفرص والتهديدات

3.2.1 فرص على المستوى السياسي

تعتبر الإدارة الفعالة وصياغة السياسات من أعظم الفرص لكل من خطط التخفيف والتكيف. فيما يتعلق بالتخفيف، ستستفيد الدول العربية منه في مراحل انتقال الطاقة القادمة. أشار غالبية الخبراء الذين تمت مقابلتهم إلى أن الاستراتيجيات والأطر المؤسسية والسياسات المعمول بها في بلاد الشام وشمال إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي قد أسست القواعد الشعبية للسياسيين وصناع القرار ليكونوا أكثر وعياً بالطاقة وأهمية الانتقال. فيما يتعلق بالتكيف، فإن غالبية الدول العربية لديها برامج وسياسات تكيف راسخة. ومع ذلك، تتطلب المرحلة القادمة من العمل المناخي إلى تحويل السياسات من كلام مكتوب على ورق إلى خطط عمل وبرامج تنفيذ حقيقية. كما أشار الخبراء إلى أن المنطقة العربية تحتاج إلى قيادة أفضل في الإدارة والتنظيم وهذا سيؤدي إلى مزيد من الثقة بين الدول وحكوماتها بالإضافة إلى خلق رؤية مشتركة تجاه الخطط التنموية المستقبلية.

التعاون السياسي للابتكار. الدول في المنطقة العربية لديها مجموعات متنوعة من أنماط الحياة والنماذج الدستورية والتوجهات السياسية. ولكنها تشترك في الجانب اللغوي والأفكار الثقافية والتداخلات التاريخية والموارد الطبيعية

المشتركة بشكل عميق وإمكانيات الطاقة. يجب التأكيد باستمرار على هذه الجوانب المشتركة وأهمية التعاون من أجل حلول مبتكرة وتكاملية أفضل للمنطقة العربية.

تطوير حملات إعلامية. لقد أثر انتشار المعلومات الكاذبة وسوء التواصل بين الحكومات والجمهور على ركائز الثقة على نطاق واسع وزيادة الفجوات في المشاركة السياسية المدنية. وهنا تكمن فرصة التحسين والتي يمكن أن تكون في شكل حملات إعلامية حكيمة ومصممة جيدًا على المستويين الوطني والإقليمي لتعديل روايات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثارها التي توجه الجمهور نحو مفاهيم الاستدامة وأدوار العملاء في الحفاظ على النظم البيئية التي هم جزء منها، وخلق حلول مدفوعة من قبل الجمهور من خلال نهج تشاركي فعال بقيادة الكيانات السياسية وصانعي السياسات.

3.2.2 التهديدات على الصعيد السياسي

لقد أثرت الحروب والصراعات السياسية والخلافات وغياب الأنظمة السياسية اللائقة بشكل كبير على استقرار المنطقة وأثرت بشكل كبير على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية وقدرتها على التكيف مع آثار تغير المناخ. كان تصعيد هذه الاشتباكات السياسية قد تسبب بالفعل في تدمير البنية التحتية الكبيرة للطاقة والبيئة. علاوة على ذلك، أثار عدم الاستقرار السياسي، خاصة في العراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا جرس الإنذار من خطر هدم سبل العيش والتغيب عن حقوق الإنسان. وهذا يضع تلك البلدان في خطر أكبر من آثار المناخ وآليات تكيف منخفضة للغاية. كما سيؤدي هذا أيضًا إلى منع هذه البلدان والدول المجاورة لها من التحول المستدام والآمن والميسور للطاقة إلى جانب التقييم الصحيح للاحتياجات المناخية.

يمكن اعتبار المركزية والرأسمالية المملوكة للدولة وغياب الديمقراطية في غالبية الدول العربية تهديدًا كبيرًا للمنطقة العربية. ضعف الشراكات بين القطاعين العام والخاص وقلة إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في عملية صنع القرار وكذلك نماذج الحوكمة القائمة على ضمان الأمن على المدى القصير بدلاً من الاستدامة تثير مخاوف حول إمكانية تطوير استراتيجيات قوية للتكيف والتخفيف في المنطقة العربية.

ما يزال المسؤولون الحكوميون يفتقرون إلى الخلفيات الفنية القوية في مجالات التخفيف والتكيف، فضلاً عن ارتفاع معدل تغير الموظفين في المناصب العليا وهذا الأمر يخلق العديد من التهديدات لاستقرار واستمرارية البرامج المبتدئة خاصة في قطاع الطاقة. لذلك يجب أن يكون هناك تخطيط طويل الأمد مقترن بآليات المراقبة والتقييم المستمرة على مراحل التطوير لجميع مراحل انتقال الطاقة. يؤثر هذا النقص في الخبرة الفنية أيضًا على تنفيذ برامج التكيف ويقفل إمكانية تأمين التمويل من الكيانات المالية المعنية بالمناخ مثل صندوق المناخ الأخضر (GCF) وصندوق البيئة العالمي (GEF)

سلط الخبراء الذين تمت مقابلتهم الضوء على أن **التنافسية السياسية غير الصحية والغسل الأخضر** تعتبر من التهديدات الرئيسية لاستراتيجيات التخفيف في المنطقة العربية وخاصة في أنظمة الطاقة. يجب أن يتم تعزيز إجراءات الكشف عن المعلومات والشفافية بنهج شامل داخل الهياكل السياسية وليس فقط التركيز على النجاح في تحقيق أهداف المناخ وإنجاز خطط انتقال الطاقة المحددة مسبقًا لأن هذا سيخلق تعاونًا إقليميًا أفضل.

3.2.3 الفرص على الصعيد الاقتصادي

التخفيف والتكيف لهما تكلفة باهظة، ولكن هناك الكثير من الموارد المالية. تزايد اهتمام العديد من الجهات المانحة الدولية وبنوك الاستثمار ووكالات التنمية لدعم المنطقة العربية في أن تكون أكثر استباقية في إجراءاتها المناخية في العقد الماضي من حيث الفرص المتاحة بالإضافة إلى جودتها وتأثيرها. علاوة على ذلك، تستفيد العديد من البلدان النامية في المنطقة إلى حد كبير من الأموال الدولية بعد اتفاقية باريس، مما يسهل العملية ويزيد الموارد المالية لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ خطط التحول في مجال الطاقة وكذلك مساهماتها المحددة وطنياً. لذلك يجب ضمان المزيد من الالتزام بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتعزيز التنمية الاقتصادية بطريقة مستدامة.

تعتبر إزالة الكربون وإدارة الكربون من فرص النمو الاقتصادي الجديدة لقطاعي النفط والغاز في المنطقة. ما تزال الغالبية، إن لم يكن كل الدول العربية، سواء كانت مستوردة أو مصدرة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على موارد الطاقة التقليدية لإمدادها بالطاقة وكمصدر رئيسي لإيرادات خزاناتها الوطنية. لذلك، فإن الاستمرار في نموذج "سير العمل كالمعتاد" سوف يثير مخاوف مزعجة للغاية بشأن جوانب الاستدامة المالية على المدى الطويل. في المقابلات التي أجريناها، سلط الخبراء الضوء على أهمية إعادة تصميم نماذج الأعمال لمنتجي النفط والغاز والمستهلكين بحيث تتكامل مع آليات إزالة الكربون العميق الواعدة وآليات إدارة الكربون والتقاطه وعزله (CCS)، وكفاءة الطاقة والمحافظة عليها، والاقتصاد الدائري... إلخ. من الآن فصاعداً، يجب ضمان نمو اقتصادي أفضل وجذب مالي للاستثمارات الأجنبية والبنوك الاستثمارية ولكن في سياق مستدام.

الانتعاش الأخضر بعد COVID-19 والتحول إلى الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. كانت عمليات الإغلاق وحظر التجول في عام 2020 والربع الأول من عام 2021 قاسية ومدمرة لجميع الدول في المنطقة العربية مع استمرار الموجات الوبائية لمرض COVID-19. من المتوقع أن يترك ندوب عميقة على الأوضاع الاقتصادية للدول بسبب ارتفاع معدل التعويضات وحزم التحفيز التي تقدمها الحكومات لجميع القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن الخسائر الكبيرة الناتجة عن النقص الذي حدث داخل قطاعات الطاقة المختلفة. أشار فريق الخبراء إلى أن مرحلة التعافي ينبغي أن تتبنى أساليب جديدة للتحرك مع اتجاهات الخصخصة وإشراك القطاع الخاص في شراكات قوية مع القطاع العام ليتمكن من التعافي بسرعة. يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار أيضًا أهمية التوافق والتزامن مع ركائز النمو الأخضر والانتعاش النظيف والاقتصاد المتنوع، لا سيما من خلال تحفيز آليات التمويل نحو السندات الخضراء والقروض والصكوك والصناديق والإصلاحات المالية الخضراء. كما يجب تجديد الاستثمارات في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والاستفادة من الاستثمارات الخاصة المستدامة ومبادرات التصنيع المحلية. يجب أن يتم ذلك في ظل إطار راسخ للشفافية والإفصاح عن المعلومات داخل المنطقة، بالإضافة إلى عمليات استثمار أكثر وضوحًا وأقل تعقيدًا.

3.2.4 التهديدات على المستوى الاقتصادي

عدم استعداد سياسات التأمين المتعلقة بالمناخ. من المتوقع أن تكون المخاطر المتصاعدة والمتسارعة الناتجة عن تغير المناخ تشكل تهديداً رئيسياً لاستثمارات الطاقة والمطورين في المنطقة العربية. مع الأخذ في الاعتبار السيناريوهات العالمية التي تتوقع أن يكون جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنطقة دول الخليج الأكثر تضرراً من شدة الأحداث المناخية. لذلك فقد شدد الخبراء الذين تمت مقابلتهم على دراسة الاستجابة لمخاطر المناخ القادمة بعناية من خلال العمل جنبًا إلى جنب مع شركات التأمين لتطوير سياسات تأمين معدة جيدًا ومرنة على قطاعي العرض والطلب على الطاقة والقطاعات الاخرى.

ما يزال المسار نحو انتقال الطاقة والاستدامة مخططًا له بطريقة غير شاملة. هذا مهم بشكل خاص لمنتجي النفط والغاز باعتبارهم من عوامل التمكين المالية الرئيسية. فإن عدم إدراجهم في هذه الخطط سيخلق المزيد من الشكوك التي لا يمكن تجاهلها. علاوة على ذلك فإن مخططات تسعير الكربون التي تستهدف منتجي النفط والغاز فقط دون تضمين مستهلكي النفط والغاز هي تهديد رئيسي آخر لتنفيذ الممارسات الجيدة لمفاهيم التحول والاستدامة في مجال الطاقة. وفي هذا الصدد فإن الشمولية والعدالة وإدراج الجميع وتبني المسؤولية الاقتصادية المشتركة هو ما ينبغي النظر إليه في المستقبل القريب.

يمكن أن تؤدي الإعانات العامة غير المبررة وغير الضرورية (كدعم الوقود) إلى منع مؤسسات القطاع الخاص في قطاع الطاقة من أن تكون أكثر إبداعًا وابتكارًا في إيجاد حلول مستدامة طويلة الأجل وهذا في نهاية المطاف سيؤدي إلى زيادة الأعباء على الميزانيات الوطنية ومنع الشعوب من استشعار أهمية الحلول طويلة الأمد.

3.2.5 الفرص على المستوى الاجتماعي

إعادة تصميم النظم التعليمية لتكون أكثر شمولاً للعمل المناخي وانتقال الطاقة. تتزايد النسب العالية لمعدلات التعليم في غالبية دول المنطقة العربية وكمية ونوعية الشباب المتعلم، وهذه المنطقة لديها فرصة واعدة للغاية لتحسين أطر ومحتوى التعليم البيئي. أوضحت المقابلات مع الخبراء في هذا البحث، أن تحسين وإعادة تصميم المناهج من التعليم الابتدائي إلى الجامعي والدراسات العليا تعطي فرصة إلى دمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف والتكيف، وليس فقط المعرفة التقنية.

استراتيجيات التكيف والتخفيف هي مسألة حياة أو موت لبعض الدول العربية. فيما يتعلق بالتخفيف، أصبحت تقنيات الطاقة المتجددة في بعض البلدان ضرورة لتحسين سبل العيش ونوعية الحياة وليس فقط كمصدر لإمدادات الطاقة. على سبيل المثال، في اليمن وسوريا وفلسطين فإن زيادة أنظمة الطاقة الكهروضوئية والحرارية الشمسية هي في الواقع الخطوة الأولى للحصول على سبل عيش لائقة وجودة طعام أفضل من خلال دعم الطبخ والزراعة فضلاً عن إمكانية الوصول بشكل أفضل إلى وحدات الرعاية الصحية. أهمية هذه الفرصة عالية للغاية من حيث الحفاظ على حقوق الإنسان في هذه المجالات، وفرصة لبلدان أخرى في المنطقة للتعاون في إعادة بناء بنيتها

التحتية والبقاء على قيد الحياة. فيما يتعلق بالتكيف، من شأن أنظمة الإنذار المبكر أن تنقذ أرواحًا لا حصر لها من خلال مساعدة المجتمعات على الاستعداد للكوارث البيئية مثل الفيضانات في السودان والحرائق في لبنان والجزائر.

زيادة فرص العمل والتوظيف من خلال تحسين بناء القدرات. يعد هذا مؤشرًا رئيسيًا على أن جميع دول المنطقة تعمل على خفض معدلات البطالة وتحسين مستويات الحياة لدولهم. لذلك فإن التوسع في مشاريع الطاقة المستدامة وآليات كفاءة الطاقة ومجالات إزالة الكربون، سيكون فرصة كبيرة لخلق فرص أكبر واشمل. ويجب أن يقترن ذلك بأنشطة وبرامج بناء القدرات لجميع مستويات معايير التأهيل.

زيادة الجهود الشعبية للمساواة في مجالي البيئة والمناخ والطاقة. بالإضافة إلى جعل المنظمين والناشطين على مستوى القاعدة الشعبية ينظرون بشكل أكثر شمولية وتعاونية وتكاملية إلى الصورة الأوسع وتصميم برامج توعية أفضل.

3.2.6 التهديدات على المستوى الاجتماعي

ضعف تقوية شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الضعيفة من تأثيرات تغير المناخ. المجتمعات المهمشة هي الأكثر تأثراً بتغير المناخ لا سيما في البلدان النامية في بلاد الشام وشمال إفريقيا واليمن. وبدلاً من تركهم فإنه يجب الدعوة لزيادة الوعي في هذه المجالات وتطوير خطط دعم مالي وتسهيل الوصول إليها وإمكانية الوصول إلى برامج التكيف وتقنيات الطاقة النظيفة. علاوة على ذلك، أثناء الحروب والنزاعات وبعدها، هناك مخاوف كثيرة من زيادة انعدام التماسك الاجتماعي وفقدان الهوية داخل النسيج الاجتماعي. في الصومال على سبيل المثال، الجماعات المسلحة غير الشرعية مثل حركة الشباب تمكنت من اجتذاب كمية أكبر من الشباب في الصومال بسبب فقدان الهوية وفرص العمل المحدودة. هذا يمكن أن يولد تهديدات هائلة والتي سوف تتفاقم بسبب آثار تغير المناخ.

الفجوة المتزايدة في الحوار بين الأجيال وأساليب الاتصال بين الأجيال أدى إلى انسداد التنمية المستدامة الفعلية بين النشطاء والمطورين والمسؤولين عن الحوكمة. بالإضافة إلى العدد الكبير الحالي من عدم المساواة بين الجنسين والتي لها تأثير ضار على انتقال الطاقة والتنمية الاقتصادية.

قيود COIVD-19 غير المُعوض عنها وإخفاقات الأنظمة الطبية وأنظمة الرعاية الصحية في بعض الدول العربية ستؤدي إلى منع التطور الاندماج الاجتماعي في برامج مجال الطاقة والعمل المناخي.

3.2.7 الفرص على المستوى التكنولوجي

يحتاج التصنيع المحلي والإنتاج الصناعي إلى المزيد من التعزيز ليشمل جوهر التكنولوجيا. ونتيجة لذلك، فإن القدرة على تحسين الابتكار التكنولوجي محليًا مع تقليل هجرة العقول إلى أجزاء أخرى من العالم أمر مفيد. خاصة في مجالات إنتاج الهيدروجين، والصناعات الزراعية، ومعالجة المياه وتحليتها والتحول الرقمي.

تم ذكر تطوير البنية التحتية للنقل العام، وأنظمة التنقل الإلكتروني من قبل مجموعة الخبراء كعامل حتمي سيؤثر بشكل إيجابي على أنظمة الطاقة في السنوات القادمة، ويقلل كميات الطلب الهائلة على الطاقة وينشط تدابير الحفاظ عليها، بالإضافة إلى تسهيل عملية تبني التقنيات المتقدمة النظيفة، نظرًا لسهولة تنقل الأفراد وتكاليفهم غير المكلفة لبناء وتشغيل وإدارة هذه التقنيات داخل المنطقة.

سيكون توأم التحول الأخضر والرقمي أحد أعظم الفرص المتاحة للمنطقة العربية للاستفادة منها. ستسمح أهمية هذا الانتقال المزدوج باستكمال تطوير أنظمة العدادات الذكية للكهرباء، وتطوير محطات الطاقة الافتراضية وتقنيات إدارة جانب الطلب، والتحكم في تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستخدامها في أنظمة الطاقة، والحد من مخاطر الهجمات الإلكترونية المحتملة على مرافق الطاقة التقليدية والمتجددة على نطاق المرافق.

أصبحت تقنيات الطاقة المتجددة أكثر نضجًا وأقل تعقيدًا بكثير من ذي قبل. ومع ذلك، فإن هذا سيتطلب جهودًا كبيرة لتسريع وتوسيع برامجها في جميع أنحاء المنطقة العربية، بمساعدة أفضل الممارسات والخبرات المشتركة بين العرب أنفسهم. بالإضافة إلى التكامل مع أنظمة التخزين المناسبة والكافية.

تحسين القدرة على الصمود وتطوير أنظمة إدارة مخاطر الكوارث عبر الدول العربية باستخدام التكنولوجيا المشتركة من الدول المتقدمة. سيساعد ذلك في تحسين القدرات الوطنية في مجال التأهب للكوارث وإدارة قاعدة بيانات الخسائر والأضرار.

دمج تقنيات حصاد المياه لتمكين السكان الريفيين الضعفاء في الدول العربية من التكيف مع نقص المياه الناجم عن المناخ من خلال إدخال تقنيات مبتكرة لتقنيات حصاد المياه لتحسين توافر المياه.

3.2.8 التهديدات على المستوى التكنولوجي

ما يزال تقدم الاستيعاب التكنولوجي أقل من المطلوب في المنطقة العربية خاصة في جوانب نقل التكنولوجيا وتطوير التكنولوجيا وتبني الاتجاهات التكنولوجية الجديدة. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ضعف نقل التكنولوجيا إلى المنطقة ورفض الدول الصناعية تصدير معارفها التكنولوجية الأساسية. علاوة على ذلك، ما يزال البحث والتطوير مقيدًا بسبب ندرة آليات البحث المتقدمة ومرافق البحث والأموال المخصصة للبحث، مما أدى إلى جهود بحثية منفصلة عن محركات السوق.

يعد الافتقار إلى الخبرة للعمل مع التقنيات في مناطق معينة وبناء قدرة المجتمعات المحلية على استخدامها أحد العقبات الرئيسية التي تواجه مشاريع التكيف والتخفيف عادة عند تنفيذها في الدول العربية.

تعتبر قضايا الأمن الإلكتروني وهجمات البرمجيات الخبيثة من أكبر التهديدات من حيث الحفاظ على أمن المعلومات والتشغيل الآمن لأنظمة الطاقة في الوطن العربي. يمتد التهديد هنا في الواقع إلى أمن البيانات المالية والأضرار المحتملة لوحدات المراقبة داخل البنية التحتية لمنشآت الطاقة. لذلك، يجب إعادة النظر في هذا الجانب بجدية شديدة لمنع ظهور أي شكوك.

إن عدم مرونة العديد من شبكات الكهرباء في المنطقة العربية لاستيعاب المزيد من إنتاج الطاقة المتجددة هو تهديد كبير أبرزه الخبراء. سيتم تعزيز شبكات الكهرباء على مستوى النقل والتوزيع في عدة دول عربية منها؛ الأردن ولبنان وسوريا وتونس ومصر... إلخ بمحولات وخطوط ومحطات فرعية مطورة. علاوة على ذلك، دمج الشبكات على الفور مع تقنيات التخزين الجديدة والحلول خارج الشبكة التي يمكن تعزيزها بموجب لوائح سوق الكهرباء المصممة جيدًا والجدوى المالية، فضلاً عن قدرات إدارة الشبكة المتقدمة.

3.2.9 الفرص على المستوى البيئي

تعزيز مفاهيم العلاقة بين الماء والطاقة والغذاء. إن الإجهاد المائي الخطير في غالبية الدول العربية، والحاجة الفعلية لتحسين الزراعة المستدامة وآليات الزراعة، وأهمية تحقيق التوازن الصحيح بين ما سبق ذكره وإنتاج الطاقة في المنطقة، تتطلب سياسات وخطط استراتيجية منسقة بشكل أفضل بين هذه القطاعات، وتحسين التعاون والتكامل بين المشاريع بين القطاعين العام والخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمعالجة جميع ركائز العلاقة. تكمن الفرص بشكل رئيسي في مجالات استخدام الطاقة المتجددة لمعالجة المياه ومياه الصرف الصحي، والحفاظ على المياه، فضلاً عن مشاريع تحلية المياه؛ زيادة كفاءة الطاقة وتدابير الحفاظ عليها في الآلات الزراعية، تصنيع الكيماويات الزراعية. بالإضافة إلى توسيع نطاق التحول إلى المباني الخضراء

توفر الأراضي القاحلة والمفتوحة على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة العربية فرصًا هائلة لزيادة مشاريع الطاقة النظيفة والمستدامة. ومع ذلك، يجب النظر في ذلك بعناية لتجنب مشاكل تآكل التربة وفقدان التنوع البيولوجي وتلوث المياه الجوفية التي قد تكون ناجمة عن البنية التحتية لمشاريع الطاقة.

3.2.10 التهديدات على المستوى البيئي

سوء تفسير البيئة من قبل الممارسين وصانعي السياسات على أنه قيد للتنمية وليس شرطا مسبقا لها. أي وجهات نظر سلبية مستمرة لتقييم الأثر البيئي، ومتطلبات حدود انبعاثات الكربون، وكذلك تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، لن تعزز تطوير المشاريع في المنطقة العربية. في الواقع، سيخلق المزيد من ممارسات إنتاج واستهلاك الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري غير الخاضعة للرقابة.

تمثل النفايات الناتجة عن تحول الطاقة تهديدًا خطيرًا في المستقبل. يجب أن يتم التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستباقية للنفايات الناتجة عن تصنيع ومعالجة وبناء وتخزين تقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والكتلة الحيوية مسبقًا وأخذها في الاعتبار في المراحل الأولى من سلاسل التوريد لهذه التقنيات، خاصة أن بعض النفايات تعتبر نفايات خطرة. وإلا فإن عدم وجود مثل هذه الرؤى سيؤدي إلى معاناة المنطقة العربية من آثار بيئية خطيرة في المستقبل نتيجة تراكم النفايات وعدم وجود آليات إعادة التدوير المناسبة. أوضح أحد الذين تمت مقابلتهم: "الانتقال لا يتعلق فقط بالأشخاص ولكن أيضًا بالبيئة، وبدون الحفاظ على البيئة لن يكون هناك بقاء".

3.2.11 الفرص على المستوى القانوني

يمكن أن يكون التوقيع والتصديق على معاهدات أو اتفاقيات المناخ الدولية بمثابة محرك قوي لتسريع إنشاء أطر قانونية محلية جديدة وأفضل تصميمًا.

تفعيل التشريعات والقوانين التي تلزم الملوثين الرئيسيين بدفع تعويضات عن انبعاثاتهم الكربونية مثل صناعات التنقيب عن النفط والغاز والمنشآت الصناعية الثقيلة وكذلك محطات توليد الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري. علاوة على ذلك يجب ان يتم تكييف أفضل ممارسات تطبيق القانون الدولية المتعلقة بالطاقة والمناخ مع سياق المنطقة العربية. يمكن من خلال ذلك تجنب وجود قوانين وأنظمة متطورة ولكن بدون استراتيجيات مناسبة لتنفيذها على أرض الواقع.

يمكن لاتفاقيات تبادل الطاقة التجارية عبر المنطقة أن تخلق إمكانات هائلة من حيث خلق المزيد من الاستقرار والأمن الاستثماري. ومع ذلك، يجب أن يكون ذلك مصحوبًا بإنشاء هيئات وكيانات تنظيمية منفصلة قانونًا، والتي تعزز إدارة ومراقبة مرافق الطاقة والبيئة، وبناء الثقة عبر الإقليمية بين الدول العربية.

3.2.12 التهديدات على المستوى القانوني

يمكن أن يؤدي انخفاض مشاركة أصحاب المصلحة وغياب النهج التشاركي في العديد من الدول العربية إلى تقليل الثقة بين منفذي القانون والمشرعين. وبالتالي، إنكار خطط إنفاذ القانون وخلق انعدام المسؤولية تجاه صياغة وتفعيل هذه الأطر القانونية.

سيظل غياب الأهداف المناخية الإلزامية والجدية في تطبيق اللوائح البيئية عبر دول المنطقة العربية أحد أكبر التحديات في منع انتقال الطاقة المتسارع والمنصف والشامل والعمل المناخي.

3.3 مقياس تأثير أبعاد التحليل على أنظمة الطاقة في الدول العربية والمفاوضات المناخية

لتقييم العوامل التي تؤثر على استراتيجيات التكيف والتخفيف في المنطقة العربية بشكل عام ومن منظور كلي، طلبنا من الخبراء الذين تمت مقابلتهم قياس معدل تأثير كل بُعد في قائمة PESTEL على استراتيجيات المنطقة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الخبراء ذكروا التعقيدات وعدم التوافق الموجود بين مختلف دول المنطقة العربية.

ومع ذلك، كان هذا هو المحور الرئيسي لتحليلنا، والذي يوضح أنه بغض النظر عن أوجه عدم التوافق والاختلاف بين الدول العربية، ستظل هناك عوامل مشتركة تؤثر عليها ككل وتظهر أن جميع الدول تشارك العديد من الاهتمامات، ولكن على عدة مستويات من التعقيد والخطورة.

يوضح الشكل أدناه متوسط المقياس بعد تحليل ردود الخبراء. يمكن ملاحظة أنه على الرغم من تواجد الخبراء في أجزاء جغرافية مختلفة داخل المنطقة، وهذا يؤثر بشكل كبير على المنظور الذي ينظرون إليه في أنظمة الطاقة والعمل المناخي من خلالها. ومع ذلك، أعطيت أعلى المعدلات للعوامل الاقتصادية والسياسية باعتبارها العوامل الرئيسية المؤثرة على الدول العربية المختلفة، مرة أخرى بغض النظر عن مستوى التعقيد في سياق كل دولة. بعد ذلك، شوهدت العوامل الاجتماعية والتكنولوجية في المركز الثاني للتأثير، مما أدى بنا إلى النتيجة، أن الدوافع الرئيسية لتعاون إقليمي أفضل في مجالات التخفيف والتكيف مع المناخ في المنطقة يجب أن ترتكز بشكل أساسي على المنافع الاقتصادية المشتركة، وكذلك على الإرادة الصادقة والتواصل الفعال على المستويات السياسية العليا.

أثر الأبعاد المختلفة على أنظمة الطاقة في الوطن العربي

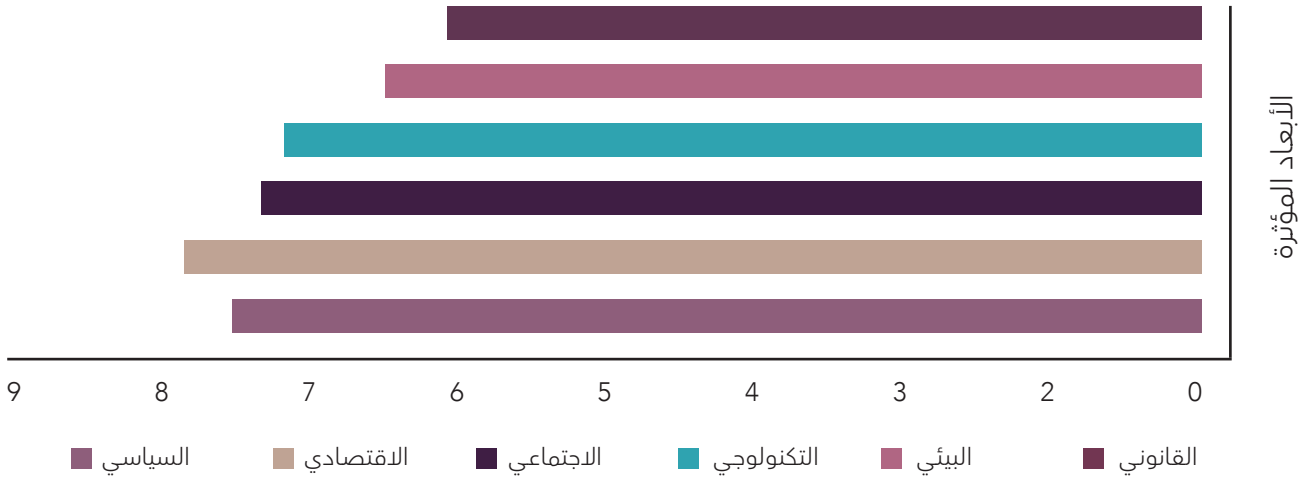

في الجزء التالي من التحليل، طُلب من الخبراء الذين تمت مقابلتهم ترتيب بُعد PESTEL من حيث تأثيرهم على مفاوضات مؤتمر الأطراف التي تجري سنويًا. ومرة أخرى، صُنف البعد السياسي والاقتصادي على قمة الهرم وتوصل الخبراء إلى شبه إجماع على أنهم سيستمرون في كونهم أهم العوامل المؤثرة على تجمع الدول العربية. يوضح الرسم البياني أدناه وجهات نظر الخبراء تجاه بُعد PESTEL من حيث تأثيرهم على مفاوضات المناخ داخل مؤتمرات الأطراف.

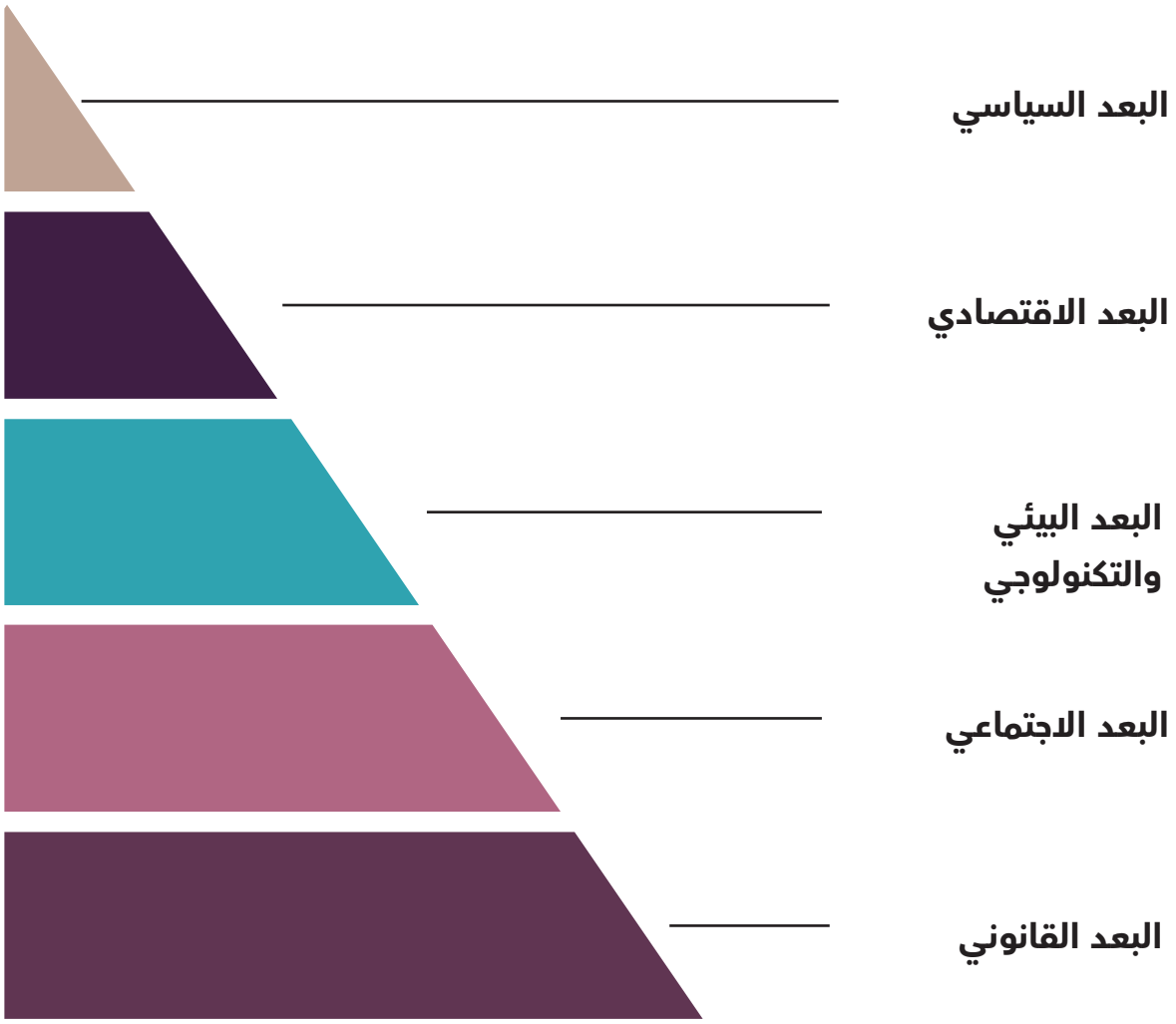

الفصل الرابع

التوصيات

- العمل المناخي بحاجة إلى التعجيل. لا يمكن إنكار آثار تغير المناخ على الدول العربية، وعليها الضغط من أجل المزيد من العمل المناخي بينما تلتزم في الوقت نفسه بالإجراءات المناخية المحلية التي لا تتطلب دعمًا من الدول المتقدمة.
- يجب على دول المنطقة التفريق بين الخلافات السياسية والمفاوضات حول المناخ.
- تشجيع تبني جهود التعاون الوثيق بين القادة السياسيين في المنطقة، ليس على المستوى الوزاري فقط، ولكن على مستوى الأمناء العامين في وزارتي الطاقة والبيئة أيضًا.
- حقيقة أن مؤتمر الأطراف 27 و 28 سيتم عقدهم في المنطقة العربية، بدولتي مصر والامارات العربية المتحدة، سيضع ذلك عبئاً كبيراً على الدولتين نظراً لصعوبة وضع المفاوضات حالياً. خاصة في ظل الوضع الاقتصادي المتردي عالمياً ومرور العالم بمرحلة من التضخم نتيجة لجائحة كورونا وتأثيرها على سلاسل الشحن والامداد والإنتاج في بعض مناطق العالم. مما أدى الى مرور العالم بفترة من عدم اليقين في نتائج الجائحة وحدث اغلاق تام لبعض الدول والمنشآت والصناعات وتوقف خطوط الطيران والانتقال وغيرها. وهو ما أدى الى مزيد من عدم التيقن في التزام الدول المتقدمة بتقديم اليات التنفيذ للدول النامية من تمويل وتكنولوجيا وبناء للقدرات لمواجهة تغير المناخ طبقاً لالتزاماتها وتعهداتها الدولية في هذا الشأن. وبالتالي، يتطلب الأمر من مراكز الفكر العربية أن تبدأ في دراسة كيفية الاستفادة من تنظيم هذين الحدثين الكبيرين، سواء من ناحية زيادة وعي المواطن العربي أو من خلال خروج هذين الحدثين بنتائج قوية تخدم الأجندة العربية والأفريقية والدول النامية وتساهم في مواجهة تغير المناخ وحماية الحياة بكافة أشكالها على وجه الكرة الأرضية وزيادة التآزر وتقليل المفاضلات ويمكن القيام بذلك من خلال التخطيط المستمر وإشراك أصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي، وزيادة بناء القدرات على المستويات الوطنية من أجل تعاون جماعي أفضل.
- ينبغي تعميم تغير المناخ في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مستوى الدولة، وهذا يشمل تحسين التنسيق بين الوزارات في معالجة عناصر تغير المناخ في كل السياسات والاستراتيجيات والمشاريع.
- السياسات تحتاج إلى أن تترجم إلى الواقع. لا ينبغي للحكومات أن تعمل على إعداد السياسات المناخية فقط، بل يجب أن تعمل على خطط التنفيذ التي تضمن ترجمة هذه السياسات إلى إجراءات على أرض الواقع.
- لا ينبغي اعتبار تغير المناخ قضية ثانوية. في العديد من الدول العربية لا تعتبر القضايا البيئية بشكل عام والمسائل المتعلقة بتغير المناخ من الموضوعات ذات الأولوية القصوى، والقضايا السياسية والاقتصادية دائما تطغى عليها. وبالتالي غالبًا ما يُنظر إلى المؤسسات العاملة في المجال البيئي على أنها هيئات فرعية وتكون غالبا غير مجهزة بالإدارة المتمكنة أو الميزانيات أو الموظفين لتسهيل مشاركتهم الفعالة والترويج لعملهم. ويشمل ذلك أيضًا إنشاء فريق تفاوض مجهز جيدًا نيابة عن كل دولة.
- يجب أن لا يُنظر إلى المسؤولين الحكوميين على أنهم أعداء، بل شركاء لمنظمات المجتمع المدني. يجب أن تعمل منظمات المجتمع المدني على تطوير خطط دعم الحكومات لها بمختلف الطرق.
- يجب أن يكون هناك مزيد من التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني في مجال البيئة من خلال تقاسم أفضل للمعلومات وإعطاء مساحة لمنظمات المجتمع المدني لتكون جزءا من عملية صنع القرار في الموضوعات

المتعلقة بالبيئة عموماً، وتغير المناخ بشكل خاص.

- ضمان تمثيل الشبكات والمنظمات في المجالس الوطنية والمؤسسات التشريعية، وذلك للدفاع عن القضايا البيئية بصوت الشباب وهمومهم ومطالبهم. ويجب اعتبار المجتمع المدني صاحب مصلحة رئيسي في عمليات صنع القرار.
- يجب ان يتم تنسيق الجهود بين منظمات المجتمع المدني في الدول العربية على المستوى المحلي والإقليمي، حيث سيمكن ذلك من نقل المعرفة بشكل أفضل عن طريق مشاركة الخبرات والمشاريع والدروس المستفادة.
- يجب أن يكون هناك حضور أقوى لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية في اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. هذا مهم لأن هذه الاجتماعات هي فرصة للمجتمع المدني لعرض واقع آثار تغير المناخ على الدول العربية. ويمكن القيام بذلك من خلال تخصيص ميزانية محددة من الحكومة لحضور ممثلين عن المجتمع المدني في هذه الساحة الدولية.
- يجب أن تعمل جامعة الدول العربية إلى تشكيل لجنة خبراء متطورة وقادرة على مساعدة الدول في بناء قدرات المفاوضين العرب وتسهيل التواصل الأفضل بينهم. كما ينبغي أن يكون هناك مزيد من الاتساق في نوعية وكمية الوفود.
- تكثيف دور علماء الطاقة والمناخ والبيئة، فضلاً عن الاقتصاديين الإيكولوجيين في مفاوضات مؤتمر الأطراف (حصره فقط بالسياسيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني سيمنع المنطقة من تطوير قدراتها التكنولوجية).
- نحن بحاجة إلى المزيد من الشباب في مجال المناخ والطاقة لأن مستقبل الدول العربية والمنطقة بحاجة إلى مزيد من العلماء والمهندسين الذين يمكنهم تحقيق اختراقات في هذه المجالات في المستقبل القريب والبعيد.
- لا يمكن حل القضايا المالية في مجال الطاقة والماء والغذاء بمعزل عن غيرها، ولذلك فإن اتفاقيات تبادل المنافع بين بلدان المنطقة مطلوبة وبشدة.
- التأكيد على المصالح المشتركة بين الدول العربية مثل الربط الكهربائي وأسواق الهيدروجين وتجارة الموارد الطبيعية وإمكانيات البحث والتطوير الشاملة.
- تعزيز المعرفة العكسية وتبادل أفضل الممارسات ونقل المعرفة. يمكن أن يتم ذلك من خلال التركيز على النقل العام الفعال بين الدول العربية بالإضافة إلى تطوير آليات زراعية مترابطة.
- تعتبر شبكة التوصيلات الكهربائية خطوة أولى مهمة جداً للتعاون الإقليمي. وكما يمكن اعتبار الترابطات المائية محركًا رئيسيًا آخر للتعاون الإقليمي المستقبلي بسبب زيادة الإجهاد المائي في المنطقة.
- إنشاء برامج توعية حول انتقال الطاقة والإجراءات المناخية وإشراك أصحاب المصلحة المؤهلين وذوي الخبرة من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، إلخ.
- التركيز على البحث والتطوير والابتكار من خلال نشر وزيادة المحتوى العربي في مجالات تغير المناخ وانتقال الطاقة.
- إنشاء برامج تبادل في الجامعات بين دول المنطقة نفسها على أن تكون مصممة خصيصًا لسياق المنطقة العربية ولا تستند إلى نماذج تتمحور حول الولايات المتحدة أو أوروبا.
- وجوب مشاركة المرأة في عملية صنع القرارات المختلفة والتي تتمثل في قرارات سياسية وتقنية واقتصادية، بالاضافة الى تشجيع حضورها كمفاوض رئيسي خلال ال COPs.

الملحق الأول

قائمة ملخصة بكافة مؤتمرات أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ من 1995 - 2021

مؤتمر الأطراف الأول

- انعقد المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الفترة من 28 مارس إلى 7 أبريل 1995 في برلين، ألمانيا.
- وأعربت الدول عن مخاوفها بشأن مدى كفاية قدرة البلدان للوفاء بالتزاماتها بموجب هيئة المشورة العلمية والتكنولوجية (SBSTA) والهيئة الفرعية للتنفيذ (SBI).
- وافق مؤتمر الأطراف الأول على "الأنشطة المنفذة بشكل مشترك"، وهي أول تدابير مشتركة في العمل المناخي الدولي.

مؤتمر الأطراف الثاني

- انعقدت الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في يوليو 1996 في جنيف، سويسرا.
- تمت الإشارة إلى إعلانها الوزاري (ولكن لم يتم اعتماده) في 18 يوليو 1996، وعكس البيان موقف الولايات المتحدة من الاتفاقية وكيفية تنفيذها بشكل فعال.

مؤتمر الأطراف الثالث

- انعقدت الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في سبتمبر 1997 في كيوتو اليابان.
- تم اعتماد بروتوكول كيوتو التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

مؤتمر الأطراف الرابع

- عُقد مؤتمر الأطراف الرابع في نوفمبر 1998 في بوينس آيرس.
- كان من المتوقع أن يتم الانتهاء من القضايا المتبقية التي لم تحل في كيوتو في هذا الاجتماع.
- ومع ذلك، فقد ثبت صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضايا، واعتمدت الدول الأطراف بدلاً من ذلك "خطة عمل" مدتها سنتان لتعزيز الجهود واستنباط آليات لتنفيذ بروتوكول كيوتو، على أن تكتمل بحلول عام 2000.
- خلال مؤتمر الأطراف الرابع أعربت الأرجنتين وكازاخستان عن التزامهما بتحمل التزام خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهما أول دولتين غير مدرجتين في المرفق تقومان بذلك.

مؤتمر الأطراف الخامس

- انعقد مؤتمر الأطراف الخامس في الفترة ما بين 25 أكتوبر و 5 نوفمبر 1999 في بون بألمانيا.
- لقد كان اجتماعًا تقنيًا في المقام الأول، ولم يتوصل إلى نتائج رئيسية.

مؤتمر الأطراف السادس

- انعقد مؤتمر الأطراف السادس في الفترة من 13 إلى 25 نوفمبر 2000 في لاهاي بهولندا.
- تطورت المناقشات بسرعة إلى مفاوضات رفيعة المستوى حول القضايا السياسية الرئيسية.
- وقد اشتمل ذلك على جدل كبير حول اقتراح الولايات المتحدة بالسماح بائتمان "بواليع" الكربون في الغابات والأراضي الزراعية التي من شأنها تلبية نسبة كبيرة من تخفيضات الإنبعاثات الأمريكية بهذه الطريقة؛ كما حدثت خلافات حول النتائج المترتبة على عدم الامتثال من قبل البلدان التي لا تحقق أهدافها لخفض الإنبعاثات؛ والصعوبات في تحديد كيفية حصول البلدان النامية على المساعدة المالية للتعامل مع الآثار الضارة لتغير المناخ والوفاء بالتزاماتها بالتخطيط لقياس وربما تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- في الساعات الأخيرة من الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، على الرغم من بعض التنازلات المتفق عليها بين الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي، ولا سيما المملكة المتحدة، رفضت دول الاتحاد الأوروبي ككل، بقيادة الدنمارك وألمانيا، المواقف الوسطية، والمحادثات في لاهاي انهارت.
- علق جان برونك، رئيس الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، مؤتمر الأطراف السادس دون اتفاق، على أمل استئناف المفاوضات لاحقًا.
- وأُعلن لاحقًا أن اجتماعات الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف ستستأنف في بون، ألمانيا، في النصف الثاني من شهر يوليو.
- وقد تم تحديد موعد الاجتماع المنتظم القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مؤتمر الأطراف السابع، في مراكش، المغرب، في أكتوبر - نوفمبر 2001.

مؤتمر الأطراف السابع

- في الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في مراكش، المغرب في الفترة من 29 أكتوبر إلى 10 نوفمبر 2001، أنهى المفاوضون العمل على خطة عمل بوينس آيرس، ووضع اللمسات الأخيرة على معظم التفاصيل التشغيلية ومهدوا الطريق للدول للتصديق على بروتوكول كيوتو.
- تُعرف حزمة القرارات المكتملة ب "اتفاقات مراكش".
- وحافظ وفد الولايات المتحدة على دوره كمراقب، ورفض المشاركة بنشاط في المفاوضات.
- وواصلت الأطراف الأخرى الإعراب عن أملها في أن الولايات المتحدة ستنخرط من جديد في العملية في وقت ما وعملت على تحقيق شروط التصديق على بروتوكول كيوتو من قبل العدد المطلوب من البلدان لدخوله حيز التنفيذ (55 دولة بحاجة إلى التصديق عليه، تمثل 55٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان المتقدمة في عام 1990).
- تم تحديد موعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (أغسطس - سبتمبر 2002) كهدف لدخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ.

مؤتمر الأطراف الثامن

- تم عقد مؤتمر الأطراف الثامن في نيودلهي في الفترة من 23 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2002
- اعتمد إعلان دلهي الوزاري الذي دعى، من بين أمور أخرى، إلى بذل جهود من قبل البلدان المتقدمة لنقل التكنولوجيا وتقليل تأثير تغير المناخ على البلدان النامية.
- كما تمت الموافقة على برنامج عمل نيودلهي بشأن المادة السادسة من الاتفاقية.
- تميز مؤتمر الأطراف الثامن بتردد روسيا، مشيرة إلى أنها بحاجة إلى مزيد من الوقت للتفكير في الأمر للتصديق على بروتوكول كيوتو.
- حيث تبلغ انبعاثات الولايات المتحدة (حصة 36.1 في المائة من ثاني أكسيد الكربون في العالم المتقدم) وترفض التصديق، ونفس الأمر رفضت أستراليا التصديق، فكانت موافقة روسيا (17 في المائة من الانبعاثات العالمية في عام 1990) مطلوبة لتلبية معايير التصديق، وبالتالي يمكن لروسيا أن تؤخر العملية أو تعمل على تسريعها.

مؤتمر الأطراف التاسع

- انعقدت الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في الفترة من 1 إلى 12 ديسمبر 2003 في ميلانو.
- اتفقت الأطراف على استخدام صندوق التكيف الذي تم إنشاؤه في مؤتمر الأطراف السابع في عام 2001 في المقام الأول لدعم البلدان النامية على التكيف بشكل أفضل مع تغير المناخ.
- كما سيستخدم الصندوق لبناء القدرات من خلال نقل التكنولوجيا. في مؤتمر الأطراف التاسع، وافقت الأطراف أيضًا على مراجعة التقارير الوطنية الأولى المقدمة من 110 دولة غير مدرجة في المرفق الأول.

مؤتمر الأطراف العاشر

- انعقدت الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في الفترة من 6 إلى 17 ديسمبر 2004 في الأرجنتين.
- ناقش مؤتمر الأطراف العاشر التقدم المحرز منذ المؤتمر الأول للأطراف قبل 10 سنوات والتحديات المستقبلية، مع التركيز بشكل خاص على خفض الإنبعاثات والتكيف مع تغير المناخ.
- لتعزيز تكيف البلدان النامية بشكل أفضل مع تغير المناخ، تم اعتماد خطة عمل بوينس آيرس.
- كما بدأت الأطراف مناقشة آلية ما بعد كيوتو، حول كيفية تخصيص التزام خفض الإنبعاثات بعد عام 2012، عندما تنتهي فترة الالتزام الأولى.

مؤتمر الأطراف الحادي عشر

- انعقد مؤتمر الأطراف الحادي عشر / الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في الفترة ما بين 28 نوفمبر إلى 9 ديسمبر 2005 في مونتريال، كيبيك، كندا.
- كان أول مؤتمر للأطراف يعمل كاجتماع للأطراف في بروتوكول كيوتو منذ اجتماعهم الأول في كيوتو في عام 1997.
- كان أحد أكبر المؤتمرات الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ على الإطلاق. كان الحدث إيذانا بدخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ.

- استضافت كندا أكثر من 10000 مندوب، وكانت واحدة من أكبر الأحداث الدولية في كندا على الإطلاق وأكبر تجمع في مونتريال منذ إكسبو 67.
- كانت خطة عمل مونتريال بمثابة اتفاق "لتمديد عمر بروتوكول كيوتو إلى ما بعد تاريخ انتهاء صلاحيته لعام 2012 والتفاوض بشأن تخفيضات أعمق في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ".
- قال وزير البيئة الكندي آنذاك، ستيفان ديون، إن الاتفاقية تعمل على وضع "خريطة للمستقبل".

مؤتمر الأطراف الثاني عشر

- انعقد مؤتمر الأطراف الثاني عشر / الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في الفترة من 6 إلى 17 نوفمبر 2006 في نيروبي، كينيا.
- في الاجتماع، صاغ مراسل بي بي سي ريتشارد بلاك عبارة " سُياح المناخ" لوصف بعض المندوبين الذين حضروا "لرؤية أفريقيا، والتقاط صور للحياة البرية، والفقراء، والأطفال والنساء الأفارقة المحتضرين".
- كما أشار بلاك إلى أنه بسبب مخاوف المندوبين بشأن التكاليف الإقتصادية والخسائر المحتملة للقدرة التنافسية، تجنبت غالبية المناقشات أي ذكر لخفض الانبعاثات.
- خلص بلاك إلى أن ذلك كان فصلًا بين العملية السياسية والضرورة العلمية.
- على الرغم من هذه الانتقادات، فقد تم قطع أشواط جيدة في المفاوضات خلال مؤتمر الأطراف الثاني عشر، بما في ذلك في مجالات دعم البلدان النامية وآلية التنمية النظيفة.
- اعتمدت الأطراف خطة عمل مدتها خمس سنوات لدعم التكيف مع تغير المناخ من قبل البلدان النامية، واتفقت على إجراءات وطرائق صندوق التكيف. كما اتفقت على تحسين مشاريع آلية التنمية النظيفة.

مؤتمر الأطراف الثالث عشر

- انعقد مؤتمر الأطراف الثالث عشر / الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في الفترة من 3 إلى 17 ديسمبر 2007 في نوسا دوا في بالي بإندونيسيا.
- تم التوصل إلى اتفاق بشأن جدول زمني ومفاوضات منظمة بشأن إطار ما بعد عام 2012 (نهاية فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو) باعتماد خطة عمل بالي (القرار 1).
- تم إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني طويل الأجل بموجب الإتفاقية (AWG-LCA) كهيئة فرعية جديدة لإجراء المفاوضات الهادفة إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية بشكل عاجل حتى عام 2012 وما بعده.

مؤتمر الأطراف الرابع عشر

- انعقد مؤتمر الأطراف الرابع عشر / الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في الفترة من 1 إلى 12 ديسمبر 2008 في بوزنان ببولندا.

- اتفق المندوبون على مبادئ تمويل صندوق لمساعدة أفقر الدول على مواجهة آثار تغير المناخ ووافقوا على آلية لدمج حماية الغابات في جهود المجتمع الدولي لمكافحة تغير المناخ.
- كانت المفاوضات بشأن اتفاق جديد يخلف بروتوكول كيوتو هي المحور الأساسي للمؤتمر.

مؤتمر الأطراف الخامس عشر

- انعقد مؤتمر الأطراف الخامس عشر في كوبنهاغن، الدنمارك، في الفترة من 7 إلى 18 ديسمبر 2009
- كان الهدف العام لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمؤتمر الأطراف/الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في الدنمارك هو وضع اتفاقية مناخ عالمية طموحة للفترة من عام 2012 عندما تنتهي الفترة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو.
- ومع ذلك، في 14 نوفمبر 2009، أعلنت صحيفة نيويورك تايمز أن "الرئيس أوباما وقادة العالم الآخرين قرروا تأجيل المهمة الصعبة المتمثلة في التوصل إلى اتفاق بشأن تغير المناخ ووافقوا بدلاً من ذلك على جعل مهمة مؤتمر كوبنهاغن الوصول إلى اتفاقية "ملزمة سياسياً" أقل تحديدًا، من شأنها أن تعرض أصعب القضايا في المستقبل".

مؤتمر الأطراف السادس عشر

- عُقد مؤتمر الأطراف السادس عشر في كانكون، المكسيك، في الفترة من 28 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010.
- كانت نتيجة القمة اتفاقًا اعتمدته الدول الأطراف، دعا إلى تخصيص 100 مليار دولار أمريكي سنويًا إلى "صندوق المناخ الأخضر"، و "مراكز تكنولوجيا المناخ".
- مع ذلك، لم يتم الإتفاق على تمويل الصندوق الأخضر للمناخ. ولم يتم الإتفاق على التزام لفترة ثانية من بروتوكول كيوتو، ولكن تم التوصل إلى أن سنة الأساس ستكون 1990 وأن احتمالات الإحترار العالمي يجب أن تكون تلك التي توفرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
- إذ ادركت جميع الأطراف أن تغير المناخ يمثل تهديدًا عاجلاً ويحتمل أن لا رجعة فيه، وبالتالي يتطلب معالجة عاجلة من قبل جميع الأطراف.

مؤتمر الأطراف السابع عشر

- عُقد مؤتمر الأطراف السابع عشر في ديربان، جنوب إفريقيا، في الفترة من 28 نوفمبر إلى 9 ديسمبر 2011
- وافق المؤتمر على بدء مفاوضات بشأن اتفاق ملزم قانونًا يضم جميع البلدان، ليتم اعتماده في عام 2015، والذي يحكم فترة ما بعد عام 2020.
- كان هناك تقدم أيضًا فيما يتعلق بإنشاء صندوق المناخ الأخضر الذي تم اعتماد إطار إداري له.
- وكان من المقرر أن يوزع الصندوق 100 مليار دولار أمريكي سنويًا لمساعدة البلدان الفقيرة على التكيف مع تأثيرات المناخ.

- بينما أعلن رئيس المؤتمر، مايتي نكوانا-ماشاباني، نجاحه، وحذر العلماء والجماعات البيئية من أن العملية لم تكن كافية لتجنب ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى ما بعد درجتين مئويتين لأن هناك حاجة لإتخاذ إجراءات أكثر إلحاحًا.

مؤتمر الأطراف الثامن عشر

- استضافت قطر مؤتمر الأطراف الثامن عشر الذي انعقد في الدوحة، قطر، في الفترة من 26 نوفمبر إلى 7 ديسمبر 2012.
- أصدر المؤتمر مجموعة من الوثائق بعنوان بوابة الدوحة للمناخ.
- لم يحرز المؤتمر سوى تقدم ضئيل نحو تمويل الصندوق الأخضر للمناخ.

مؤتمر الأطراف التاسع عشر

- عقد المؤتمر في وارسو، بولندا في الفترة من 11 إلى 23 نوفمبر 2013.
- كان مؤتمر الأطراف 19 هو الدورة السنوية التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لعام 1992 والدورة التاسعة لاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو لعام 1997
- كان المؤتمر فنيا ولم يتم التوصل لأي خطوات جديدة

مؤتمر الأطراف العشرون

- في الفترة من 1 إلى 12 ديسمبر 2014، استضافت ليما، بيرو، الدورة السنوية العشرين لمؤتمر الأطراف (COP) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لعام 1992 والدورة العاشرة لاجتماع الأطراف.

مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون

- عُقدت الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في باريس في الفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2015
- وأسفرت المفاوضات عن اعتماد اتفاق باريس في 12 ديسمبر، الذي يحكم تدابير الحد من تغير المناخ اعتبارًا من عام 2020.

مؤتمر الأطراف الثاني والعشرون

- عُقدت الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف في مراكش، المغرب، في الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2016.
- تتمثل إحدى القضايا المحورية في هذه الدورة لمؤتمر الأطراف في ندرة المياه، ونظافة المياه، والاستدامة المتعلقة بالمياه، وهي مشكلة رئيسية في البلدان النامية.

- قبل الحدث، تمت مبادرة خاصة حول المياه برئاسة شرفات أفيلال، الوزير المغربي المسؤول عن المياه، وعزيز مكوار، سفير الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف للمفاوضات متعددة الأطراف.
- ومن القضايا المحورية الأخرى الحاجة إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واستخدام مصادر طاقة منخفضة الكربون.
- دعا السيد بيتر طومسون، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى إحداث تحول في الاقتصاد العالمي في جميع القطاعات لتحقيق اقتصاد عالمي منخفض الانبعاثات.

مؤتمر الأطراف الثالث والعشرون

- عُقد مؤتمر الأطراف الثالث والعشرون في بون ألمانيا فى الفترة من 6 إلى 17 نوفمبر 2017 نيابة عن دولة فيجي.
- لم يتم التوصل الى لائحة عمل باريس ولم يخرج الاجتماع بمخرجات هامة.

مؤتمر الأطراف الرابع والعشرون

- عُقدت الدورة الرابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في الفترة من 3 إلى 14 ديسمبر 2018 في كاتوفيتشي، بولندا.
- نصت رؤية الحكومة البولندية للرئاسة على أن تنظيم الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف سيوفر فرصة لإقناع الدول الأخرى بأن بولندا لا تعرقل عملية معالجة تغير المناخ الخطير وأن بولندا هي أحد قادة هذه العملية.
- وقد خلص الاجتماع الى وضع لائحة عمل باريس فيما عدا بعض المواد القليلة والتي منها المادة السادسة المعنية بأسواق الكربون.

مؤتمر الأطراف الخامس والعشرون

- انعقد مؤتمر الأطراف الخامس والعشرون لتغير المناخ في مدريد، اسبانيا خلال الفترة من 2 الى 13ديسمبر 2019، وكان من المقرر ان يعقد بشيلي، ولكن نظراً لبعض الظروف السياسية للبلاد، استضافته أسبانيا نيابة عن دولة شيلي.
- وتم التركيز خلال المفاوضات على مسالة التمويل.

الملحق الثاني

موقف الدول العربية من تسليم تقارير المساهمات المحددة وطنيًا لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ
(تمت زيارة موقع الاتفاقية يوم 24 كانون الاول 2021 من الرابط التالي:

https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-paris-agreement/nationally-(determined-contrinutions-ndcs/NDC-submissions

اسم الدولة (أبجدياً)	تاريخ تسليم تقرير المساهمات الوطنية الأول	تاريخ تسليم تحديث المساهمات المحددة وطنيا
الأردن	04/11/2016	12/10/2021
الإمارات	21/09/2016	22/04/2021
البحرين	30/12/2016	18/10/2021
تونس	10/02/2017	10/10/2021
الجزائر	20/10/2016	-
جزر القمر	23/11/2016	05/11/2021
جيبوتي	11/11/2016	-
السعودية	03/11/2016	23/10/2021
السودان	02/08/2017	31/05/2021
سوريا	30/11/2018	-
الصومال	22/04/2016	31/07/2021
العراق	15/10/2021	-
عمان	22/05/2019	29/07/2021
فلسطين	21/08/2017	10/10/2021
قطر	23/06/2017	24/08/2021
الكويت	23/04/2018	12/10/2021
لبنان	05/02/2020	16/03/2021
ليبيا	-	-
مصر	29/06/2017	-
المغرب	19/09/2016	22/06/2021
موريتانيا	27/02/2017	12/10/2021
اليمن	22/04/2016	31/07/2021

الملحق الثالث

لائحة بأسماء الخبراء الذين تمت مقابلتهم

الاسم	المسمى الوظيفي والمنظمة	الدولة
عبدالله عماد عفيفي	مجموعة الأطفال والشباب في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	مصر
د. مها الزعبي	باحث - حلول المياه الزراعية في المعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI)	الأردن
د. رانيا مصري	محاضر جامعي في الجامعة اللبنانية الأميركية وجامعة نورث وسترن	لبنان
ايمان عادل	أخصائي هندسة الطاقة المتجددة في المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة RCREEE	مصر
عصام المراوي	مدير قسم مشاريع الطاقة بشركة ترانسكو	الامارات العربية المتحدة
فادي الشهابي	شريك مشارك في مجموعة ارنست اند يونغ	العراق / السعودية
حسين أباظة	مدير جمعية تنمية البيئة والمجتمع (ACED) مركز حلول التنمية المستدامة (CSDS) وهو أيضًا مستشار لوزير الدولة للبيئة	مصر
حسين محسن	أخصائي تطوير الانبعاثات المنخفضة في الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ	الأردن
محمد عصفور	الرئيس الإقليمي لشبكات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا في المجلس العالمي للأبنية الخضراء	الأردن
مصطفى حسنين	خبير الطاقة المستدامة في المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة RCREEE	مصر
راضية صدعاوي	رئيس إدارة الطاقة في إسكوا	الجزائر / لبنان
ريم الحدادين	باحث بمعهد غرب آسيا وشمال إفريقيا (WANA)	الأردن
طارق حسان	نقطة الاتصال الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومدير جمعية قطر الخيرية	اليمن / قطر

الاختصارات

AILAC	The Independent Alliance of Latin America and the Caribbean التحالف المستقل لأمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي
ALBA	The Bolivarian Alliance for the Peoples of our America التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا
AOSIS	Alliance of Small Island States تحالف الدول الجزرية الصغيرة
BASIC	Brazil, South Africa, China India البرازيل، جنوب إفريقيا، الصين، الهند
CBDR	Common but Differentiated Responsibilities المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة
CCS	Carbon Capture and Sequestration إدارة الكربون والتقاطه وعزله
CDM	Clean Development Mechanism آلية التنمية النظيفة
CMA	Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Paris Agreement هيئة صنع القرار لاتفاقية باريس
CMP	Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Kyoto Protocol هيئة صنع القرار لبروتوكول كيوتو
COP	Conference of the Parties هيئة صنع القرار للاتفاقية
CTCN	Climate Technology Centre & Network مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ
EIG	Environmental Integrity Group. مجموعة النزاهة البيئية
GCC	Gulf Cooperation Council مجلس التعاون الخليجي
GCF	Green Climate Fund صندوق المناخ الأخضر
GEF	Green Environment Facility صندوق البيئة العالمي
IPCC	Intergovernmental Panel on Climate Change الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
KP	Kyoto Protocol بروتوكول كيوتو
L&D	Loss and Damage الخسائر والأضرار
LDC	Least Developed Countries البلدان الأقل نموا
LMDCs	Like Minded-Group of Developing Countries البلدان النامية متقاربة التفكير
NDCs	Nationally Determined Contributions المساهمات المحددة وطنياً
OECD	Economic Co-operation and Development منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
PA	Paris Agreement اتفاقية باريس
PESTEL	Political, Environmental, Social, Technological, Economical, Legal التحليل السياسي والبيئي والاجتماعي والتكنولوجي والاقتصادي والقانوني
R&D	Research and Development البحث والتطوير
SBI	Subsidiary Body for Implementation الهيئة الفرعية للتنفيذ
SBSTA	Subsidiary Body for Scientific and Technological Advice الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
SDGs	Sustainable Development Goals إهداف التنمية المستدامة
TNAs	Technology Needs Assessments تقييمات الاحتياجات التكنولوجية
UNFCCC	The United Nations Framework Convention on Climate Change اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
WIM	Warsaw International Mechanism آلية وارسو الدولية

جميع الحقوق محفوظة - لايمكن إعادة طبع، نسخ أو تستعمال أي جزء من هذه المطبوعة من دون اذن مكتوب من الناشر.
الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش ايبرت أو المحرر.

أيار، 2022